

ملخص المنشور



التجاري وفا بنك
Attijariwafa bank

التجاري وفا بنك ش.م

إصدار سندات تابعة لأجل لا محدود مع آلية لامتنصاص الخسائر وإلغاء أداء القسائم

بمبلغ إجمالي أقصاه 1.000.000.000 درهم

يتكون المنشور المؤشر عليه من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل من :

- مذكرة العملية هذه
- الوثيقة المرجعية للتجاري وفا بنك المتعلقة بالسنة المالية 2021 و المسجلة من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل بتاريخ 17 يونيو 2022 تحت المرجع EN/EM/010/2022

الحد الأقصى	الشرط "A" غير مدرج في البورصة	الشرط "B" غير مدرج في البورصة
10 000 سند تابعي لأجل لا محدود	10 000 سند تابعي لأجل لا محدود	10 000 سند تابعي لأجل لا محدود
القيمة الاسمية	100 000 درهم	100 000 درهم
الأجل	أجل لا محدود، مع إمكانية تسديد مسبق، بعد السنة الخامسة من تاريخ الانتفاع، والذي لا يمكن القيام به إلا بمبادرة من المصدر وبعد موافقة بنك المغرب مع أجل مسبق أدناه خمس سنوات	أجل لا محدود، مع إمكانية تسديد مسبق، بعد السنة الخامسة من تاريخ الانتفاع، والذي لا يمكن القيام به إلا بمبادرة من المصدر وبعد موافقة بنك المغرب مع أجل مسبق أدناه خمس سنوات
سعر الفائدة الاسمي	قابل للمراجعة كل عشر سنوات بالنسبة للعشر سنوات الأولى، يحدد سعر الفائدة الاسمي اعتمادا على منحى الأسعار المرجعية في السوق المغربية بتاريخ 23 يونيو 2022. تضاف إليه علاوة المخاطرة ما بين 225 و 235 نقطة أساس	قابل للمراجعة سنويا، بالنسبة للسنة الأولى، يحدد سعر الفائدة الاسمي اعتمادا على السعر الكامل لأجل 52 أسبوعا (سعر نقدي) انطلاقا من منحى الأسعار المرجعية في السوق الثانوية لسندات الخزينة كما يصدره بنك المغرب بتاريخ 23 يونيو 2022، تضاف إليه علاوة المخاطرة بين 205 و 215 نقطة أساس
علاوة المخاطرة	بين 225 و 235 نقطة أساس	بين 205 و 215 نقطة أساس
ضمان التسديد	بدون ضمان	بدون ضمان
طريقة التخصيص	مناقصة على الطريقة الفرنسية مع أولوية للشرط A (سعر فائدة قابل للمراجعة كل عشر سنوات)، ثم الشرط B (بسعر فائدة قابل للمراجعة سنويا)	مناقصة على الطريقة الفرنسية مع أولوية للشرط A (سعر فائدة قابل للمراجعة كل عشر سنوات)، ثم الشرط B (بسعر فائدة قابل للمراجعة سنويا)
قابلية تداول السندات	بالتراضي (خارج البورصة)	بالتراضي (خارج البورصة)

فترة الاكتتاب: من 24 إلى 28 يونيو 2022 مع احتساب اليوم الأول والأخير من العملية

يقتصر الاكتتاب في هذه السندات وكذا تداولها في السوق الثانوية حصريا على المستثمرين المؤهلين الخاضعين للقانون المغربي كما تم تحديد لائحهم في مذكرة العملية هذه

الهيئة الاستشارية

Attijari Finances Corp.



Attijariwafa bank
CORPORATE FINANCE

الهيئة المكلفة بالتوظيف



التجاري وفا بنك
Attijariwafa bank

تأشير الهيئة المغربية لسوق الرساميل

طبقا لأحكام دورية الهيئة المغربية لسوق الرساميل، القاضية بتطبيق المادة 5 من الظهير الشريف رقم 1-12-55 الصادر في 14 من صفر 1434 (28 ديسمبر 2012) بتنفيذ القانون رقم 12-44 المتعلق بدعوة الجمهور إلى الاكتتاب و بالمعلومات المطلوبة إلى الأشخاص المعنوية و الهيئات التي تدعو الجمهور إلى الاكتتاب في أسهمها أو سنداتها، قامت الهيئة المغربية لسوق الرساميل بالتأشير على هذا المنشور بتاريخ 17 يونيو 2022 تحت المرجع VI/EM/016/2022

يتكون المنشور المؤشر عليه من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل من:

- مذكرة العملية هذه
- الوثيقة المرجعية للتجاري وفا بنك المتعلقة بالسنة المالية 2021 و المسجلة من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل بتاريخ 17 يونيو 2022 تحت المرجع EN/EM/010/2022

تنبيه

قامت الهيئة المغربية لسوق الرساميل بتاريخ 17 يونيو 2022 بالتأشير على منشور يتعلق بإصدار سندات تابعة لأجل لا محدود لمجموعة التجاري وفا بنك.

يتميز السند التابعي لأجل لا محدود عن السند الكلاسيكي بفعل أولا رتبة الديون المحددة تعاقديا في بند التابعة ومن جهة ثانية بفعل مدته غير المحددة. ويكمن تأثير بند تابعة السندات في ربط تسديد الاقتراض في حالة تصفية مؤسسة الإصدار بتسديد جميع الديون الأخرى بما في ذلك الاقتراضات السندية التابعة لأجل محدد التي تم إصدارها أو التي سيتم إصدارها لاحقا. ويتضمن الاستثمار في السندات التابعة لأجل لا محدود بنودا لانخفاض القيمة الاسمية للسندات وإلغاء أداء الفوائد.

يوضع المنشور المؤشر عليه من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل رهن التصرف في كل حين في الأماكن التالية :

- في المقر الرئيسي لمجموعة التجاري وفا بنك : الكائن بشارع مولاي يوسف، رقم 2، الدار البيضاء.
الهاتف : 05.22.29.88.88 وفي موقعها على الأنترنت وفق العنوان التالي : www.ir.attijariwafabank.com
- في مقر شركة التجاري فينانس كورب، الكائن بشارع الحسن الثاني رقم 163 الدار البيضاء.
الهاتف : 05.22.47.64.35 .

كما يوضع المنشور رهن إشارة العموم في الموقع الإلكتروني للهيئة المغربية لسوق الرساميل (www.ammc.ma).

تمت ترجمة هذا الملخص من طرف شركة لسانيات تحت المسؤولية المشتركة لهذه الأخيرة ومجموعة التجاري وفا بنك. إذا كان هناك اختلاف بين محتوى هذا الملخص ومحتوى المنشور المؤشر عليه من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل، ففي هذه الحالة، لا يعتد إلا بهذا الأخير.

القسم الأول: تقديم العملية

أ. أهداف العملية

يمكن الهدف الرئيسي من هذا الإصدار في :

- تعزيز الأموال الذاتية التنظيمية الحالية وبالتالي تعزيز نسبة ملاءة التجاري وفا بنك ؛
 - تمويل تطور البنك على الصعيدين الدولي والمحلي ؛
 - استباق مختلف التطورات التنظيمية في الدول التي تشتغل فيها المجموعة.
- وطبقا لدورية بنك المغرب رقم 14/G/2013 المتعلقة بحساب الأموال الذاتية التنظيمية لمؤسسات الائتمان كما تم تغييرها وتتميمها، سيتم تصنيف الأموال التي تم جمعها في إطار هذه العملية ضمن الأموال الذاتية الإضافية من المستوى 1.

إ. بنية العرض

يعتزم التجاري وفا بنك إصدار 10.000 سند تابعي لأجل لا محدود بقيمة إسمية تبلغ 100 000 درهم. ويصل المبلغ الإجمالي للعملية إلى 1 000 000 000 درهم ، موزعا كما يلي :

✓ الشطر "A" يضم سندات لأجل لا محدود بسعر فائدة قابل للمراجعة كل 10 سنوات وغير مدرجة في بورصة الدار البيضاء، وبسقف قدره 1 000 000 000 درهم وقيمة إسمية تبلغ 100 000 درهم.

✓ الشطر "B" يضم سندات لأجل لا محدود بسعر فائدة قابل للمراجعة سنويا وغير مدرجة في بورصة الدار البيضاء، وبسقف قدره 1 000 000 000 درهم وقيمة إسمية تبلغ 100 000 درهم.

وفي جميع الأحوال، لا ينبغي أن يتجاوز المبلغ الإجمالي الملزم للشطرين مبلغ 1 000 000 000 درهم. في حالة لم يتب الاكتتاب كليا في الاقتراض السندي، سيتم حصر مبلغ الإصدار في المبلغ المكتتب فعليا. ويقتصر الاكتتاب في هذه السندات وتداولها في السوق الثانوية بشكل حصري على المستثمرين المؤهلين الخاضعين للقانون المغربي كما تم تحديد لائحتهم في مذكرة العملية هذه.

III. المعلومات المتعلقة بالسندات التابعة لأجل لا محدود للتجاري وفابنك

تنبيه : يتميز السند التابعي لأجل لا محدود عن السند الكلاسيكي بفعل أولا رتبة الديون المحددة تعاقديا في بند التابعة و بفعل مدته اللامحدودة من جهة ثانية. ويكمن تأثير بند تابعة السندات في ربط تسديد الاقتراض في حالة تصفية مؤسسة الإصدار بتعويض كافة الديون الأخرى بما في ذلك الاقتراضات السندية التابعة لمدة محددة التي تم إصدارها أو التي يمكن إصدارها لاحقا. علاوة على ذلك، يشكل المبلغ المقترض والفوائد المتعلقة بهذه السندات التزاما من الرتبة الأخيرة وتأتي في مرتبة أعلى فقط من سندات رأسمال التجاري وفا بنك. علاوة على ذلك، يتم لفت انتباه المستثمرين المحتملين إلى ما يلي :

- ليس لهذا الإصدار المتعلق بالسندات لأجل لا محدود تاريخ استحقاق معين وإنما يمكن تسديده حسب قرار الشركة المصدرة و بعد موافقة بنك المغرب، مما قد يؤثر على الأجل المتوقع وشروط إعادة الاستثمار.
- يتضمن الاستثمار في السندات التابعة لأجل لا محدود بنودا لانخفاض المبلغ الإسمي للسندات وإلغاء أداء الفوائد التي تعرض المستثمرين إلى مخاطر يتم تقديمها في الفصل- الفصل الرابع من هذا القسم¹

خصائص الشطر A ("سندات بسعر فائدة قابل للمراجعة كل 10 سنوات ، لأجل لا محدود وغير مدرجة في بورصة الدار البيضاء)

طبيعة السندات	سندات تابعة لأجل لا محدود غير مدرجة في بورصة الدار البيضاء، تجرد كاملة من طابعها المادي من خلال تسجيلها في حساب لدى الوسطاء الماليين المؤهلين وتقبل في عمليات الوديع المركزي (ماروكليز).
الشكل القانوني	لحاملها
الحد الأقصى للشطر	1 000 000 000 درهم
العدد الأقصى للسندات المصدرة	10.000 سند تابعي
القيمة الإسمية الأولية	100 000 درهم
سعر الإصدار	100% أي 100 000 درهم
أجل الاقتراض	لا محدودة الأجل، مع إمكانية تسديد مسبق، بعد السنة الخامسة من تاريخ الانتفاع والذي لا يمكن القيام به إلا بمبادرة من المصدر وبعد موافقة بنك المغرب مع أجل مسبق أدناه خمس سنوات.
فترة الاكتتاب	من 24 إلى 28 يونيو 2022 مع احتساب اليوم الأول والأخير من العملية
تاريخ الانتفاع	30 يونيو 2022
طريقة التخصيص	مناقصة على الطريقة الفرنسية مع أولوية للشطر A (سعر فائدة قابل للمراجعة كل عشر سنوات)، ثم الشطر B (بسعر فائدة قابل للمراجعة سنويا)
سعر الفائدة الإسمي	سعر فائدة قابل للمراجعة كل عشر سنوات بالنسبة للعشر سنوات الأولى، يحدد سعر الفائدة الاسمي اعتمادا على سعر الفائدة لأجل 10 سنوات والمحدد انطلاقا من منحى الأسعار المرجعية في السوق الثانوية لسندات الخزينة كما أصدره بنك المغرب بتاريخ 23 يونيو 2022 . تضاف إليه علاوة المخاطرة بين 225 و 235 نقطة أساس .

¹ أنظر القسم الثاني تقديم العملية – الباب الرابع- المخاطر المتعلقة بالسندات التابعة لامحدودة الأجل

وسيتم نشر السعر المرجعي وسعر الفائدة الاسمي من قبل التجاري وفا بنك في موقعه الإلكتروني و في صحيفة للإعلانات القانونية يوم 23 يونيو 2022.

وبعد مرور العشر سنوات الأولى وبالنسبة لكل 10 سنوات، يساوي السعر المرجعي سعر الفائدة لأجل 10 سنوات المعايين أو المحتسب انطلاقا من المنحنى الثانوي لسندات الخزينة والصادر عن بنك المغرب، والذي يسبق التاريخ السنوي للقسيمة خلال كل 10 سنوات بخمسة أيام عمل. ويضاف إلى السعر المرجعي المحصل عليه علاوة المخاطرة المحددة عقب المناقصة (علاوة للمخاطرة تتراوح بين 225 و 235 نقطة أساس) ويتم تبليغه لحاملي السندات، في صحيفة للإعلانات القانونية، داخل أجل 5 أيام عمل قبل التاريخ الذي يصادف سنويا تاريخ مراجعة سعر الفائدة وفي نفس يوم تاريخ معاينة السعر المرجعي.

في حالة لم يتم معاينة سعر الفائدة لعشر سنوات لسندات الخزينة بشكل مباشر على المنحنى، سيتم تحديد السعر المرجعي من طرف التجاري وفا بنك بطريقة الاستقطاب الخطي من خلال استعمال النقطتين اللتين تؤطران الأجل المطلق لعشر سنوات (أساس حسابي)

علاوة المخاطرة	بين 225 و 235 نقطة أساس
الفوائد	تسدد الفوائد في التواريخ التي تصادف سنويا تاريخ انتفاع الاقتراض، أي في 30 يونيو من كل سنة. ويتم أداء الفوائد في نفس اليوم أو في أول يوم عمل الذي يلي 30 يونيو إذا كان هذا الأخير لا يصادف يوم عمل. ستتوقف فوائد السندات التابعة لأجل لا محدود عن السريان في اليوم الذي سيقوم فيه التجاري وفا بنك بتسديد رأس المال. ويمكن للتجاري وفا بنك حسب إرادته أن يقرر بعد موافقة قبلية لبنك المغرب إلغاء (كلية أو جزئية) أداء مبلغ الفوائد لمدة لا محدودة وعلى أساس غير تراكمي، من أجل مواجهة التزاماته. (لا سيما تبعا لطلب من بنك المغرب). وتبعا لهذا القرار، لن يؤد مبلغ الفائدة الملغاة من طرف التجاري وفا بنك أو يتم اعتباره مبلغا مراكما أو مستحقا لحاملي السندات لأجل لا محدود التي يصدرها التجاري وفا بنك. وسيهم كل قرار إلغاء مبلغ القسيمة الذي كان من المقرر أصلا دفعه في التاريخ السنوي المقبل. ويلزم التجاري وفا بنك بتطبيق مقتضيات المنشور رقم 14/G/2013 لبنك المغرب الصادر في 13 غشت 2013 والمتعلق بحساب الأموال الذاتية التنظيمية لمؤسسات الائتمان، طبقا للفصل 10 من هذا المنشور الذي يحدد أدوات الأموال الذاتية الأساسية كأهم أو أي عنصر مكون لرأسمال الشركة وكذا الحصة المخصصة التي تراعي عدة معايير (تحدد أدناه) ومن ضمنها البند الذي ينص على أن التوزيعات على شكل أرباح أو غيرها لا تتم إلا بعد الوفاء بجميع الالتزامات القانونية والتعاقدية و القيام بالأداءات على أدوات الأموال الذاتية من مرتبة أعلى بما في ذلك الالتزامات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا المنشور. وتتمثل المعايير المشار إليه أعلاه فيما يلي: - يتم إصدار الأدوات مباشرة من طرف المؤسسة بعد موافقة مسبقة لجهازها الإداري؛ - تعتبر الأدوات لا محدودة الأجل؛ - لا يمكن لأصل الأدوات أن يؤدي لخفض أو تسديد، إلا في حالة تصفية المؤسسة أو بعد موافقة مسبقة من بنك المغرب؛ - تنتمي الأدوات إلى مرتبة أدنى مقارنة بجميع الديون في حال عدم الملاءة أو تصفية المؤسسة؛ - لا تحظى الأدوات من أي هيئة تابعة كانت بكفالات أو ضمانات للرفع من رتبة الديون؛ - لا تحظى الأدوات بأي اتفاق تعاقدي أو غيره للرفع من رتبة الديون برسم هذه الأدوات في حالة عدم الملاءة أو التصفية ؛ - تسمح الأدوات بامتصاص الجزء الأول و تناسبيا الجزء الأهم من الخسائر فور وقوعها ؛ - تخول الأدوات لمالكها ديناً على الأصول المتبقية للمؤسسة، ويكون هذا الدين ، في حالة التصفية وبعد أداء جميع الديون التي تفوقها مرتبة، متناسبا مع مبلغ الأدوات المصدرة. ولا يكون مبلغ هذا الدين قارا ولا محددا بسقف، إلا إذا تعلق الأمر بحصص المشاركة؛ - لا يمول شراء الأدوات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من طرف المؤسسة ؛

- لا تتم التوزيعات على شكل أرباح أو غيرها إلا بعد الوفاء بجميع الالتزامات القانونية والتعاقدية والقيام بالأداءات على أدوات الأموال الذاتية من مرتبة أعلى . ولا يمكن أن تنتج هذه التوزيعات إلا عن عناصر قابلة للتوزيع. ولا يرتبط مستوى التوزيعات بالسعر الذي تم وفقه شراء الأدوات عند الإصدار إلا إذا تعلق الأمر بحصص المشاركة ؛

- لا تنتج المقتضيات التي تخضع لها أدوات الأموال الذاتية الأساسية عن (أولا) الحقوق التفضيلية لدفع أرباح الأسهم (ثانيا) عن سقف ولا قيود أخرى ترتبط بمبلغ أقصى للتوزيعات، إلا إذا تعلق الأمر بحصص المشاركة، (ثالثا) عن واجب بالنسبة للمؤسسة يقضي القيام بتوزيعات لفائدة المالكين ؛

- لا يشكل عدم تسديد أرباح الأسهم حادثا للتخلف عن الأداء بالنسبة للمؤسسة ؛ و
- لا يفرض إلغاء التسديد أي إكراه على المؤسسة.

في حالة إلغاء أداء مبلغ الفوائد، ينبغي على المصدر إخبار حاملي السندات لأجل لا محدود والهيئة المغربية لسوق الرساميل بقرار الإلغاء، داخل أجل 60 يوما على الأقل قبل تاريخ الأداء. ويتم إخبار حاملي السندات لأجل لا محدود بإشعار يتم نشره من طرف التجاري وفا بنك على موقعه الإلكتروني وفي صحيفة للإعلانات القانونية يحدد مبلغ الفوائد الملغاة ومبررات قرار إلغاء أداء مبلغ الفوائد وكذا التدابير التصحيحية التي تم اتخاذها.

ولا يمكن أن يصدر توزيع الفوائد إلا عن العناصر القابلة للتوزيع ولا ترتبط بجودة ائتمان التجاري وفابنك.

ويمكن للتجاري وفابنك حسب إرادته أن يقرر بعد موافقة قبلية لبنك المغرب الرفع من مبلغ القسيمة التي سيتم أداؤها والتي ستصير بالتالي أكبر من مبلغ القسيمة المحددة بناء على الصيغة أدناه. وفي حال اتخاذ قرار بالرفع من مبلغ القسيمة، ينبغي على المصدر إخبار جميع حاملي السندات لأجل لا محدود المصدرة من طرف التجاري وفابنك والهيئة المغربية لسوق الرساميل بهذا القرار داخل أجل 60 يوما على الأقل قبل تاريخ الأداء.

ويتم إخبار جميع حاملي السندات لأجل لا محدود بإشعار يتم نشره من طرف التجاري وفا بنك على موقعه الإلكتروني وفي صحيفة للإعلانات القانونية.

في حال وجود أدوات أخرى لها آلية إلغاء أداء مبلغ الفوائد فإن قرار إلغاء / رفع مبلغ القسيمة المطلوب أداؤها سيتم تفعيله بما يتناسب مع مبلغ الفوائد الخاص بهذه الأدوات.

و تحتسب الفوائد تبعا للصيغة التالية

القيمة الإسمية × سعر الفائدة الإسمي

يتم حساب الفوائد على أساس آخر مبلغ اسمي كما تم تعريفه في بند " امتصاص الخسائر " أو على أساس الرأسمال المتبقي الواجب كما تم تعريفه في بند " تسديد رأس المال ".

يخضع تسديد رأس المال لموافقة بنك المغرب وسيتم بشكل خطي على مدة أدناها 5 سنوات. (أنظر بند " التسديد المسبق ") .

تسديد رأس المال

يمنع على التجاري وفابنك القيام خلال كامل مدة الاقتراض القيام بالتسديد المسبق للسندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار، قبل مرور 5 سنوات ابتداء من تاريخ الانتفاع . وبعد مرور 5 سنوات، لا يمكن إجراء التسديد المسبق إلا من طرف المصدر، شريطة إشعار مسبق أدناه 5 أيام وبعد موافقة بنك المغرب.

إن كل تسديد مسبق (كلي أو جزئي) سيتم بشكل تناسبي مع كافة أسطر السندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار وبشكل خطي لمدة أدناها 5 سنوات. وسيتم إخبار حاملي السندات لأجل لا محدود بالتسديد المسبق فور اتخاذ قرار التسديد المسبق مع تذكير داخل أجل أدناه ستون يوما تقويميا قبل تاريخ بداية هذا التسديد. وسيتم نشر هذه الإشعارات في صحيفة للإعلانات القانونية وعلى الموقع الإلكتروني للمصدر مع تحديد مبلغ التسديد ومدته وتاريخ بدايته .

لا يجوز للمصدر التسديد المسبق الكلي أو الجزئي للسندات التابعة لأجل لا محدود، موضوع هذا الإصدار، ما دامت القيمة الإسمية انخفضت قيمتها طبقا لبند « امتصاص الخسائر » . وفي

التسديد المسبق

حالة كانت نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول كما عرفها بنك المغرب أقل من 6,0% من المخاطر المرجحة، على أساس فردي أو موطن، خلال فترة التسديد، سيتم إجراء هذا الأخير على أساس القيمة الإسمية الأولية للسندات .

إن كل تسديد مسبق (كلي أو جزئي) يتم قبل حلول التاريخ السنوي، سيتم على أساس المبلغ الواجب للرأسمال المتبقي المستحق والفوائد الجارية إلى غاية تاريخ التسديد.

ويمنع التجاري وفا بنك عن القيام بشراء استراتيجي للسندات التابعة لأجل لا محدود، موضوع هذا الإصدار، ما دامت القيمة الإسمية انخفضت قيمتها طبقاً لبند " امتصاص الخسائر".

ويتعين على المصدر إخبار الهيئة المغربية لسوق الرساميل وكذا كافة حاملي السندات التابعة لأجل لا محدود الذين اكتتبوا في هذا الإصدار بأي مسطرة محتملة لإعادة الشراء من شأنها أن تشكل موضوع موافقة مسبقة لبنك المغرب، عبر إشعار يتم نشره في صحيفة للإعلانات القانونية وعلى الموقع الإلكتروني للمصدر مع تحديد عدد السندات موضوع هذا الشراء الاستراتيجي وأجله وسعره. وسيقوم التجاري وفابنك بإعادة الشراء بشكل تناسبي مع أوامر البيع المقدمة (في حالة كان عدد السندات المعروضة أكبر من عدد السندات التي سيعاد شراؤها). وسيتم إلغاء السندات التي سيعاد شراؤها .

في حالة اندماج أو انفصال أو تقديم جزئي لأصول التجاري وفابنك خلال مدة الاقتراض ترتب عنه تحويل شامل للذمة المالية لفائدة هيئة قانونية أخرى، سيتم بشكل تلقائي تحويل الحقوق والواجبات المتعلقة بالسندات التابعة لأجل لا محدود للهيئة القانونية التي حلت محل التجاري وفابنك في الحقوق والواجبات.

ويظل تسديد رأس المال، في حالة تصفية التجاري وفابنك، تابعا للديون الأخرى (أنظر مرتبة الاقتراض) .

امتصاص الخسائر

تخفيض قيمة السندات² كلما أصبحت نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول كما عرفها بنك المغرب أقل من 6,0% من المخاطر المرجحة، على أساس فردي أو موطن. وتخفض قيمة السندات بالمبلغ الموافق للفرق بين الأموال الذاتية الأساسية النظرية من المستوى 1 (CET 1) مما يسمح ببلوغ 6,0% من نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول والأموال الذاتية الفعلية CET 1. (بعد الأخذ بعين الاعتبار التأثير المتعلق بالضرائب)³

ويتم خفض القيمة داخل أجل لا يمكن أن يتعدى شهراً تقويمياً ابتداء من تاريخ معاينة عدم احترام النسبة الدنيا 6,0% على أساس فردي أو موطن ، من خلال خفض القيمة الإسمية للسندات بالمبلغ الموافق، وذلك في حدود قيمة إسمية دنيا قدرها 50 درهم (طبقاً للمادة 292 من القانون 95-17 المتعلق بشركات المساهمة) (كما تم تغييره وتتميمه) .

وخلال 30 يوماً الموالية التي تلي كل فترة نصف سنوية (تواريخ الحصر نصف السنوية لنشر نسب الملاءة) أو تاريخ الحساب غير العادي أو الوسيط الذي تطلبه السلطات الوصية، يتعين على المصدر التأكد من أن نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول CET 1 كما عرفها بنك المغرب تحترم المستوى الأدنى 6,0% من المخاطر المرجحة على أساس فردي أو موطن. وسيقوم التجاري وفا بنك بنشر نسبته CET 1 وكذا المستويات التوقعية لهذه النسبة في أفق 18 شهراً، بعد موافقة مسبقة من مجلس إدارته. ويتم هذا النشر قبل متم أبريل بالنسبة لكل عملية حصر للحسابات السنوية وقبل متم أكتوبر بالنسبة لكل عملية حصر للحسابات نصف السنوية. وستتم من خلال إصدارات الدعامات III للتجاري وفا بنك (يمكن الاطلاع عليها في الموقع الإلكتروني للمصدر) . ويتم هذا النشر أيضاً في صحيفة للإعلانات القانونية، خلال الثلاثين يوماً التي تلي وقوع حدث ملحوظ قد يؤثر على النسب التنظيمية. وسيتم إرسال هذه الإصدارات إلى ممثل كتلة حاملي السندات التي تضم حاملي السندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار، في نفس الوقت الذي ترسل فيه إلى بنك المغرب والهيئة المغربية لسوق الرساميل ويجب أن تتضمن بتفصيل النسب الاحترازية (النسبة على الأموال الذاتية الأساسية أو نسبة رأس المال

² من شأن أي انخفاض محتمل للقيمة الإسمية أن يتيح للتجاري وفابنك معاينة عائد استثنائي يرفع من صافي الأرباح ويحسن من الأموال الذاتية

³ يتم تقديم التطور التاريخي للأموال الذاتية الأساسية ونسبة الملاءة في الوثيقة المرجعية للتجاري وفا بنك المتعلقة بالسنة المالية 2021 على مستوى القسم II.4. تحليل الحصيلة طبقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية (بالنسبة للنسب على أساس موطن) وعلى مستوى القسم I.2.2. التحكم في المخاطر - نسبة الملاءة في الجزء VII. عوامل المخاطر - القسم IV المخاطر التنظيمية (النسب على أساس حسابات الشركة وكذا النسب المعدة على أساس توقعي)

الأساسي من المستوى الأول ونسبة الملاءة) ، وتشكيل الأموال الذاتية التنظيمية وتوزيع المخاطر المرجحة.

وفي حالة عدم احترام النسبة الدنيا 6,0% على أساس فردي أو موطن، يتعين على المصدر إخبار بنك المغرب والهيئة المغربية لسوق الرساميل على الفور بذلك وتوجيه إشعار عبر موقعه الإلكتروني وفي صحيفة للإعلانات القانونية لحاملي السندات لأجل لا محدود داخل أجل أدناه 5 أيام عمل اعتباراً من تاريخ ملاحظة عدم احترام النسبة الدنيا 6,0% على أساس فردي أو موطن يوضح وقوع أحداث ترتب عنها امتصاص الخسارة ومبلغ خفض القيمة الاسمية للسندات وطريقة حساب هذا المبلغ والتدابير التصحيحية المتخذة والتاريخ الذي سيتم فيه خفض القيمة.

وبعد أي خفض مفترض في القيمة الاسمية للسندات وإذا تحسنت الوضعية المالية للمصدر التي استوجبت هذا التخفيض، يمكن للتجاري وفابنك البدء بعد موافقة بنك المغرب في آلية رفع القيمة كليا أو جزئيا للقيمة الاسمية التي شكلت موضوع خفض القيمة. يتعين على المصدر إخبار حاملي السندات التابعة لأجل لا محدود داخل أجل شهر واحد عبر إشعار يتم نشره على موقعه الإلكتروني وفي صحيفة للإعلانات القانونية بقرار رفع القيمة الاسمية ومبلغ وطريقة حساب وتاريخ سريان هذا الرفع في القيمة.

في حالة تواجد أدوات أخرى لها آلية لامتنصاص الخسائر، سيتم خفض أو رفع القيمة الاسمية بشكل تناسبي بين جميع الأدوات التي تم تجاوز عتبة إطلاقها وذلك بناء على آخر قيمة اسمية تسبق تاريخ إطلاق آلية امتصاص الخسائر.

وسيتم حساب الفوائد بناء على آخر قيمة اسمية تسبق تاريخ أداء القسيمة (مع الأخذ بعين الاعتبار انخفاض وارتفاع القيمة الاسمية).

في حالة انخفاض أو ارتفاع في القيمة الاسمية للسندات، يجب على المصدر فوراً إخبار الهيئة المغربية لسوق الرساميل.

قابلة للتداول بالتراضي

تداول السندات

لا يمكن تداول السندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار إلا بين المستثمرين المؤهلين المحددة لائحتهم في هذه المذكرة للعملية. يلتزم كل مستثمر مؤهل مالك لسندات تابعة لأجل لا محدود موضوع هذه المذكرة للعملية بعدم تحويل السندات المذكورة سوى لفائدة المستثمرين المؤهلين المحددة لائحتهم في هذه المذكرة للعملية. كما يتعين على ماسكي الحسابات بأي حال من الأحوال قبول تعليمات تسديد وتسليم السندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذه المذكرة للعملية المعبر عنها من طرف مستثمرين غير المستثمرين المؤهلين المحددة لائحتهم في هذه المذكرة للعملية.

لا يوجد أي تماثل بين السندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا المنشور وسندات أي إصدار سابق.

بند التماثل

إذا قام التجاري وفابنك لاحقا بإصدار سندات جديدة تتمتع من جميع المستويات بحقوق شبيهة بتلك التي يقتضيها هذا الإصدار، يمكن له دون الحصول على موافقة حاملي السندات، وشريطة أن تنص على ذلك عقود الإصدار، أن يجري تماثلا لكافة سندات الإصدارات المتعاقبة، موحدا بذلك مجموع العمليات المتعلقة بتدبير هذه السندات وتداولها.

يخضع رأس المال والفوائد لبند تابعة السندات.

ولا يمس تطبيق هذا البند بأي شكل من الأشكال قواعد القانون المتعلقة بالمبادئ المحاسبية لتخصيص الخسائر، واجبات المساهمين وحقوق المكتتب للحصول وفق الشروط المحددة في العقد على أداء سنداته من حيث رأس المال والفوائد.

وفي حالة تصفية التجاري وفابنك، سيتم تسديد السندات التابعة لأجل لا محدود لهذا الإصدار بسعر يساوي القيمة الاسمية كما تم تحديده في بند امتصاص الخسائر. ولن يتم إلا بعد تعويض جميع الدائنين التقليديين الذين لهم الأولوية أو العاديين.

بينما يتم تسديد هذه السندات التابعة لأجل لا محدود بعد كافة الاقتراضات السندية لمدة محدودة التي أصدرها التجاري وفابنك أو التي يمكن للتجاري وفابنك إصدارها لاحقا في المغرب كما في الخارج.

سيتم هذا التسديد على أساس أقل مبلغ من المبلغين التاليين :

- القيمة الاسمية الأولية بعد طرح مبلغ التسديدات المحتملة المنجزة سابقا ؛
- المبلغ المتوفر بعد تعويض جميع الدائنين ذوي الأولوية والعاديين وحاملي السندات التابعة التي يمكن أن يكون التجاري وفابنك قد أصدرها في وقت لاحق سواء في المغرب أو في الخارج. تأتي هذه السندات التابعة لأجل لا محدود في نفس المرتبة مثل السندات التابعة لأجل لا محدود من نفس الفئة. وللتذكير قام التجاري وفا بنك في دجنبر 2016 وفي دجنبر 2018 ويونيو ودجنبر 2019 ويونيو ودجنبر 2020 وفي دجنبر 2021 بإصدار سندات تابعة لأجل لا محدود بمبلغ إجمالي قدره 5.000.000.000 درهم.

لا يخضع هذا الإصدار لأي ضمان خاص

ضمان استعادة الاموال

التصنيف

لم يخضع هذا الإصدار لأي طلب للتصنيف

تمثيل كتلة حاملي السندات

قام المجلس الإداري المنعقد بتاريخ 13 يونيو 2022 بتعيين مكتب حديد للاستشارة ممثلا بالسيد محمد حديد وكيلا مؤقتا. علما أن الوكيل المؤقت المعين هو نفسه بالنسبة لشطري هذا الإصدار A و B (سندات تابعة لأجل لا محود) اللذين تم تجميعهما في كتلة وحيدة.

ويقوم الوكيل المؤقت ، داخل أجل 6 أشهر ابتداء من تاريخ إغلاق الاكتتابات، بدعوة الجمعية العامة العادية لحاملي السندات من أجل انتخاب وكيل كتلة حاملي السندات طبقا لمقتضيات المادتين 301 و 301 مكرر من القانون 17-95 المتعلق بشركات المساهمة كما تم تعديله وتتميمه.

وطبقا للمادة 301 مكرر من القانون 17-95 المتعلق بشركات المساهمة كما تم تعديله وتتميمه، تقرر تحديد مكافأة الوكيل المؤقت ووكيلة كتلة حاملي السندات في 30.000 درهم للسنة برسم الكتلة.

وطبقا للمادة 302 من القانون سابق الذكر، يمتلك وكيل الكتلة، عدا في حالة قيد تفرضه الجمعية العامة لحاملي السندات، صلاحية القيام باسم الكتلة بجميع أشغال التدبير اللازمة للمحافظة على المصالح المشتركة لحاملي السندات.

من ناحية أخرى، ليس للتجاري وفا بنك أية علاقة رأسمالية أو للأعمال مع مكتب حديد للاستشارة ممثلا بالسيد محمد حديد.

علاوة على ذلك، يعتبر مكتب حديد للاستشارة ممثلا بالسيد محمد حديد الممثل الدائم لكتلة حاملي سندات الإصدارات المنجزة من طرف التجاري وفا بنك بين سنتي 2014 و 2021.

القانون المغربي

القانون المطبق

المحكمة التجارية للدار البيضاء

المحكمة المختصة

خصائص الشطر B (سندات بسعر فائدة قابل للمراجعة سنويا، لأجل لا محدود و غير مدرجة في بورصة الدار البيضاء)

طبيعة السندات	سندات تابعة لأجل لا محدود غير مدرجة في بورصة الدار البيضاء ، تجرد كاملة من طابعها المادي من خلال تسجيلها في حساب لدى الوسطاء الماليين المؤهلين وتقبل في عمليات الوديع المركزي (ماروكير).
الشكل القانوني	لحامها
الحد الأقصى للشطر	1 000 000 000 درهم
العدد الأقصى للسندات المصدرة	10.000 سند تابعي
القيمة الاسمية الأولية	100 000 درهم
سعر الإصدار	100% أي 100 000 درهم
مدة الاقتراض	لا محدودة الأجل، مع إمكانية تسديد مسبق، بعد السنة الخامسة من تاريخ الانتفاع والذي لا يمكن القيام به إلا بمبادرة من المصدر وبعد موافقة بنك المغرب مع أجل مسبق أذناه خمس سنوات.
فترة الاكتتاب	من 24 إلى 28 يونيو 2022 مع احتساب اليوم الأول والأخير من العملية
تاريخ الانتفاع	30 يونيو 2022
طريقة التخصيص	مناقصة على الطريقة الفرنسية مع أولوية للشطر A (سعر فائدة قابل للمراجعة كل عشر سنوات)، ثم الشطر B (بسعر فائدة قابل للمراجعة سنويا)
سعر الفائدة الإسمي	سعر فائدة قابل للمراجعة سنويا بالنسبة للسنة الأولى، يساوي سعر الفائدة الإسمي سعر الفائدة الكامل لأجل 52 أسبوعا (سعر نقدي) والمحدد اعتمادا على منحى الأسعار المرجعية في السوق الثانوية لسندات الخزينة كما يصدره بنك المغرب بتاريخ 23 يونيو ، تضاف إليه علاوة المخاطرة ما بين 205 و 215 نقطة أساس. وسيتم نشر السعر المرجعي وسعر الفائدة الاسمي من قبل التجاري وفابنك في موقعه الإلكتروني وفي صحيفة للإعلانات القانونية يوم 23 يونيو 2022. وعند حلول التاريخ السنوي، يساوي السعر المرجعي السعر الكامل لأجل 52 أسبوعا (السعر النقدي)، المحدد انطلاقا من المنحى الثانوي لسندات الخزينة والصادر عن بنك المغرب، والذي يسبق التاريخ السنوي للقسيمة بخمسة أيام عمل. ويضاف إلى السعر المرجعي المحصل عليه علاوة المخاطرة تحدد عقب فترة الاكتتاب (علاوة المخاطرة بين 205 و 215 نقطة أساس) ويتم تبليغه من طرف التجاري وفابنك عبر موقعه الإلكتروني لحاملي السندات 5 أيام عمل قبل التاريخ السنوي لكل تاريخ مراجعة السعر وفي نفس يوم تاريخ معاينة السعر المرجعي. في حالة لم يتم معاينة سعر الفائدة لأجل 52 أسبوعا لسندات الخزينة بشكل مباشر على المنحى، سيتم تحديد السعر المرجعي من طرف التجاري وفا بنك بطريقة الاستقطاب الخطي من خلال استعمال النقطتين اللتين تؤطران الأجل المطلق لأجل 52 أسبوعا (أساس نقدي) ويتم الاستقطاب الخطي بعد تحويل السعر الأعلى مباشرة لأجل 52 أسبوعا (أساس حسابي) إلى السعر النقدي المقابل. وتعرض طريقة الحساب كما يلي : (((السعر الحسابي (1 + (k / عدد الأيام الصحيح *) - 1) × k/360 ؛ بحيث k : أجل سعر الفائدة الحسابي الذي نريد تحويله. * عدد الأيام الصحيح : 365 أو 366 يوما
طريقة حساب السعر المرجعي	

تاريخ تحديد أسعار الفائدة

تتم مراجعة القسيمة سنويا في التواريخ السنوية الموافقة لتاريخ انتفاع الاقتراض، أي في 30 يونيو من كل سنة.

ويتم تبليغ سعر الفائدة الجديد لحاملي السندات داخل أجل 5 أيام عمل قبل التاريخ السنوي من طرف المصدر عبر موقعه الإلكتروني.

الفوائد

تسدد الفوائد في التواريخ التي تصادف سنويا تاريخ انتفاع الاقتراض، أي في 30 يونيو من كل سنة.

ويتم أداء الفوائد في نفس اليوم أو في أول يوم عمل الذي يلي 30 يونيو إذا كان هذا الأخير لا يصادف يوم عمل.

ستتوقف فوائد السندات التابعة لأجل لا محدود عن السريان في اليوم الذي سيقوم فيه التجاري وفابنك بتسديد رأس المال.

ويمكن للتجاري وفابنك حسب إرادته أن يقرر بعد موافقة قبلية لبنك المغرب إلغاء (كلية أو جزئية) أداء مبلغ الفوائد لمدة لا محدودة وعلى أساس غير تراكمي، من أجل مواجهة التزاماته. (لا سيما تبعا لطلب من بنك المغرب). وتبعا لهذا القرار، لن يؤد مبلغ الفائدة الملغاة من طرف التجاري وفابنك أو يتم اعتباره مبلغا مراكما أو مستحقا لحاملي السندات لأجل لا محدود التي يصدرها التجاري وفا بنك. وسيهم كل قرار إلغاء مبلغ القسيمة الذي كان من المقرر أصلا دفعه في التاريخ السنوي المقبل.

ويلزم التجاري وفا بنك بتطبيق مقتضيات المنشور رقم 14/G/2013 لبنك المغرب الصادر في 13 غشت 2013 والمتعلق بحساب الأموال الذاتية التنظيمية لمؤسسات الائتمان، طبقا للفصل 10 من هذا المنشور الذي يحدد أدوات الأموال الذاتية الأساسية كالأسهم أو أي عنصر مكون لرأسمال الشركة وكذا الحصة المخصصة التي تراعي عدة معايير (تحدد أدناه) ومن ضمنها البند الذي ينص على أن التوزيعات على شكل أرباح أو غيرها لا تتم إلا بعد الوفاء بجميع الالتزامات القانونية والتعاقدية والقيام بالاداءات على أدوات الأموال الذاتية من مرتبة أعلى بما في ذلك الالتزامات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا المنشور. وتتمثل المعايير المشار إليه أعلاه فيما يلي:

- يتم إصدار الأدوات مباشرة من طرف المؤسسة بعد موافقة مسبقة لجهازها الإداري

- تعتبر الأدوات لا محدودة الأجل؛

- لا يمكن لأصل الأدوات أن يؤدي لخفض أو تسديد، إلا في حالة تصفية المؤسسة أو بعد موافقة مسبقة من بنك المغرب؛

- تنتمي الأدوات إلى مراتب أدنى مقارنة بجميع الديون في حال عدم الملاءة أو تصفية المؤسسة؛

- لا تحظى الأدوات من أي هيئة تابعة كانت من كفالات أو ضمانات للرفع من رتبة الديون؛

- لا تحظى الأدوات بأي اتفاق تعاقدي أو غيره للرفع من رتبة الديون برسم هذه الأدوات في حالة عدم الملاءة أو التصفية ؛

- تسمح الأدوات بامتصاص الجزء الأول و تناسبيا الجزء الأهم من الخسائر فور وقوعها ؛

- تخول الأدوات لمالكها دينا على الأصول المتبقية للمؤسسة، ويكون هذا الدين ، في حالة التصفية وبعد أداء جميع الديون التي تفوقها مرتبة، متناسبا مع مبلغ الأدوات المصدرة. ولا يكون مبلغ هذا الدين قارا ولا محددا بسقف، إلا إذا تعلق الأمر بحصص المشاركة؛

- لا يمول شراء الأدوات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من طرف المؤسسة ؛

- لا تتم التوزيعات على شكل أرباح أو غيرها إلا بعد الوفاء بجميع الالتزامات القانونية والتعاقدية والقيام بالأداءات على أدوات الأموال الذاتية من مرتبة أعلى . ولا يمكن أن تنتج هذه التوزيعات إلا عن عناصر قابلة للتوزيع. ولا يرتبط مستوى التوزيعات بالسعر الذي تم وفقه شراء الأدوات عند الإصدار إلا إذا تعلق الأمر بحصص المشاركة ؛

- لا تنتج المقتضيات التي تخضع لها أدوات الأموال الذاتية الأساسية عن (أولا) الحقوق التفضيلية لدفع أرباح الأسهم (ثانيا) عن سقف ولا قيود أخرى ترتبط بمبلغ أقصى للتوزيعات، إلا إذا تعلق الأمر بحصص المشاركة، (ثالثا) عن واجب بالنسبة للمؤسسة يقضي القيام بتوزيعات لفائدة المالكين ؛

- لا يشكل عدم تسديد أرباح الأسهم حادثا للتخلف عن الأداء بالنسبة للمؤسسة ؛
و

- لا يفرض إلغاء التسديد أي إكراه على المؤسسة.

في حالة إلغاء أداء مبلغ الفوائد، ينبغي على المصدر إخبار حاملي السندات لأجل لا محدود والهيئة المغربية لسوق الرساميل بقرار الإلغاء، داخل أجل 60 يوما على الأقل قبل تاريخ الأداء. ويتم إخبار حاملي السندات لأجل لا محدود بإشعار يتم نشره من طرف التجاري وفابنك عبر موقعه الإلكتروني وفي صحيفة للإعلانات القانونية يحدد مبلغ الفوائد الملغاة ومبررات قرار إلغاء أداء مبلغ الفوائد وكذا التدابير التصحيحية التي تم اتخاذها.

ولا يمكن أن يصدر توزيع الفوائد إلا عن العناصر القابلة للتوزيع ولا ترتبط بجودة ائتمان التجاري وفابنك.

ويمكن للتجاري وفابنك حسب إرادته أن يقرر بعد موافقة قبلية لبنك المغرب الرفع من مبلغ القسيمة التي سيتم أداؤها والتي ستصير بالتالي أكبر من مبلغ القسيمة المحددة بناء على الصيغة أدناه. وفي حال اتخاذ قرار بالرفع من مبلغ القسيمة، ينبغي على المصدر إخبار جميع حاملي السندات لأجل لا محدود المصدر من طرف التجاري وفابنك والهيئة المغربية لسوق الرساميل بهذا القرار داخل أجل 60 يوما على الأقل قبل تاريخ الأداء.

ويتم إخبار جميع حاملي السندات لأجل لا محدود بإشعار يتم نشره من طرف التجاري وفابنك عبر موقعه الإلكتروني وفي صحيفة للإعلانات القانونية.

في حال وجود أدوات أخرى لها آلية إلغاء أداء مبلغ الفوائد فإن قرار إلغاء / رفع مبلغ القسيمة المطلوب أداؤها سيتم تفعيله بما يتناسب مع قسط مبلغ الفوائد الخاص بهذه الأدوات.

و تحتسب الفوائد تبعا للصيغة التالية

[القيمة الإسمية × سعر الفائدة الإسمي × عدد الأيام الصحيح/360]

يتم حساب الفوائد على أساس القيمة الإسمية كما تم تعريفها في بند " امتصاص الخسائر" أو على أساس الرأسمال المتبقي الواجب كما تم تعريفه في بند " تسديد رأس المال "

تسديد رأس المال	يخضع تسديد رأس المال لموافقة بنك المغرب وسيتم بشكل خطي على مدة أدناها 5 سنوات. (أنظر بند " التسديد المسبق ") .
-----------------	---

التسديد المسبق	يمنع على التجاري وفابنك القيام خلال كامل مدة الاقتراض القيام بالتسديد المسبق للسندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار، قبل مرور 5 سنوات ابتداء من تاريخ الانتفاع. وبعد مرور 5 سنوات، لا يمكن إجراء التسديد المسبق إلا من طرف المصدر، شريطة إشعار مسبق أدناه 5 أيام وبعد موافقة بنك المغرب. إن كل تسديد مسبق (كلي أو جزئي) سيتم بشكل تناسبي مع كافة أسطر السندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار وبشكل خطي لمدة أدناها 5 سنوات. وسيتم إخبار حاملي السندات لأجل لا محدود بالتسديد المسبق فور اتخاذ قرار
----------------	--

التسديد المسبق مع تذكير داخل أجل أدناه ستون يوما تقويميا قبل تاريخ بداية هذا التسديد. وسيتم نشر هذه الإشعارات في صحيفة للإعلانات القانونية وعلى الموقع الإلكتروني للمصدر مع تحديد مبلغ التسديد ومدته وتاريخ بدايته.

لا يجوز للمصدر التسديد المسبق الكلي أو الجزئي للسندات التابعة لأجل لا محدود، موضوع هذا الإصدار، ما دامت القيمة الإسمية انخفضت قيمتها طبقا لبند « امتصاص الخسائر ». وفي حالة كانت نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول كما عرفها بنك المغرب أقل من 6,0% من المخاطر المرجحة، على أساس فردي أو موطد، خلال فترة التسديد، سيتم إجراء هذا الأخير على أساس القيمة الإسمية الأولية للسندات.

وكل تسديد مسبق (كلي أو جزئي) يتم قبل حلول التاريخ السنوي، سيتم على أساس المبلغ الواجب للرأسمال المتبقي المستحق والفوائد الجارية إلى غاية تاريخ التسديد.

ويمتنع التجاري وفا بنك عن القيام بشراء استرادي للسندات التابعة لأجل لا محدود، موضوع هذا الإصدار، ما دامت القيمة الإسمية انخفضت قيمتها طبقا لبند " امتصاص الخسائر ". ويتعين على المصدر إخبار الهيئة المغربية لسوق الرساميل وكذا كافة حاملي السندات التابعة لأجل لا محدود الذين اكتتبوا في هذا الإصدار بأي مسطرة محتملة لإعادة الشراء من شأنها أن تشكل موضوع موافقة مسبقة لبنك المغرب، عبر إشعار يتم نشره في صحيفة للإعلانات القانونية وعلى الموقع الإلكتروني للمصدر مع تحديد عدد السندات موضوع هذا الشراء الاسترادي وأجله وسعره. وسيقوم التجاري وفابنك بإعادة الشراء بشكل تناسبي مع أوامر البيع المقدمة (في حالة كان عدد السندات المعروضة أكبر من عدد السندات التي سيعاد شراؤها). وسيتم إلغاء السندات التي سيعاد شراؤها.

في حالة اندماج أو انفصال أو تقديم جزئي لأصول التجاري وفابنك خلال مدة الاقتراض ترتب عنه تحويل شامل للذمة المالية لفائدة هيئة قانونية أخرى، سيتم بشكل تلقائي تحويل الحقوق والواجبات المتعلقة بالسندات التابعة لأجل لا محدود للهيئة القانونية التي حلت محل التجاري وفابنك في الحقوق والواجبات.

ويظل تسديد رأس المال، في حالة تصفية التجاري وفابنك، تابعا للديون الأخرى (أنظر مرتبة الاقتراض).

امتصاص الخسائر

تخفيض قيمة السندات⁴ كلما أصبحت نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول كما عرفها بنك المغرب أقل من 6,0% من المخاطر المرجحة، على أساس فردي أو موطد. وتنخفض قيمة السندات بالمبلغ الموافق للفرق بين الأموال الذاتية الأساسية النظرية من المستوى 1 (CET 1) مما يسمح ببلوغ 6,0% من نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول والأموال الذاتية الفعلية CET 1. (بعد الأخذ بعين الاعتبار التأثير المتعلق بالضرائب)⁵.

ويتم خفض القيمة داخل أجل لا يمكن أن يتعدى شهرا تقويميا ابتداء من تاريخ معاينة عدم احترام النسبة الدنيا 6,0% على أساس فردي أو موطد ، من خلال خفض القيمة الإسمية للسندات بالمبلغ الموافق، وذلك في حدود قيمة إسمية دنيا قدرها 50 درهم (طبقا للمادة 292 من القانون 17-95 المتعلق بشركات المساهمة (كما تم تغييره وتتميمه)).

وخلال 30 يوما الموالية التي تلي كل فترة نصف سنوية (تواريخ الحصر نصف السنوية لنشر نسب الملاءة) أو تاريخ الحساب غير العادي أو الوسيط الذي تطلبه السلطات الوصية، يتعين على المصدر التأكد من أن نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول CET 1 كما عرفها بنك المغرب تحترم المستوى الأدنى 6,0% من المخاطر المرجحة على أساس فردي أو موطد. وسيقوم التجاري وفا بنك بنشر نسبته CET 1 وكذا المستويات التوقعية لهذه النسبة في أفق 18 شهرا ، بعد موافقة

⁴ من شأن أي انخفاض محتمل للقيمة الإسمية أن يتيح للتجاري وفابنك معاينة عائد استثنائي يرفع من صافي الأرباح ويحسن من الأموال الذاتية .

⁵ يتم تقديم التطور التاريخي للأموال الذاتية الأساسية ونسبة الملاءة في الوثيقة المرجعية 1 للتجاري وفا بنك المتعلقة بالسنة المالية 2021 على مستوى القسم II.4. تحليل الحصيلة طبقا للمعايير الدولية للتقارير المالية (بالنسبة للنسب على أساس موطد) وعلى مستوى القسم 1.2.2 التحكم في المخاطر - نسبة الملاءة في الجزء VII . عوامل المخاطر - القسم IV المخاطر التنظيمية (النسب على أساس حسابات الشركة وكذا النسب المعدة على أساس توقعي)

مسبقة من مجلس إدارته. ويتم هذا النشر قبل متم أبريل بالنسبة لكل عملية حصر للحسابات السنوية وقبل متم أكتوبر بالنسبة لكل عملية حصر للحسابات نصف السنوية. وستتم من خلال إصدارات الدعامة III للتجاري وفا بنك (يمكن الاطلاع عليها في الموقع الإلكتروني للمصدر). ويتم هذا النشر أيضا في صحيفة للإعلانات القانونية، خلال الثلاثين يوما التي تلي وقوع حدث ملحوظ قد يؤثر على النسب التنظيمية. وسيتم إرسال هذه الإصدارات إلى ممثل كتلة حاملي السندات التي تضم حاملي السندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار، في نفس الوقت الذي ترسل فيه إلى بنك المغرب والهيئة المغربية لسوق الرساميل ويجب أن تتضمن بتفصيل النسب الاحترازية (النسبة على الأموال الذاتية الأساسية أو نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول ونسبة الملاءة) ، وتشكيل الأموال الذاتية التنظيمية وتوزيع المخاطر المرجحة.

وفي حالة عدم احترام النسبة الدنيا 6,0% على أساس فردي أو موطن، يتعين على المصدر إخبار بنك المغرب والهيئة المغربية لسوق الرساميل على الفور بذلك وتوجيه إشعار عبر موقعه الإلكتروني وفي صحيفة للإعلانات القانونية لحاملي السندات لأجل لا محدود داخل أجل أدناه 5 أيام عمل اعتبارا من تاريخ ملاحظة عدم احترام النسبة الدنيا 6,0% على أساس فردي أو موطن يوضح وقوع أحداث ترتب عنها امتصاص الخسارة ومبلغ خفض القيمة الإسمية للسندات وطريقة حساب هذا المبلغ والتدابير التصحيحية المتخذة والتاريخ الذي سيتم فيه خفض القيمة.

وبعد أي خفض مفترض في القيمة الإسمية للسندات وإذا تحسنت الوضعية المالية للمصدر التي استوجبت هذا التخفيض، يمكن للتجاري وفابنك البدء بعد موافقة بنك المغرب في آلية رفع القيمة كليا أو جزئيا للقيمة الإسمية التي شكلت موضوع خفض القيمة. يتعين على المصدر إخبار حاملي السندات التابعة لأجل لا محدود داخل أجل شهر واحد عبر إشعار يتم نشره على موقعه الإلكتروني وفي صحيفة للإعلانات القانونية بقرار رفع القيمة الاسمية ومبلغ وطريقة حساب وتاريخ سريان هذا الرفع في القيمة.

في حالة تواجد أدوات أخرى لها آلية لامتنصاص الخسائر، سيتم خفض أو رفع القيمة الإسمية بشكل تناسبي بين جميع الأدوات التي تم تجاوز عتبة إطلاقها وذلك بناء على آخر قيمة اسمية تسبق تاريخ إطلاق آلية امتصاص الخسائر.

وسيتم حساب الفوائد بناء على آخر قيمة اسمية تسبق تاريخ أداء القسيمة (مع الأخذ بعين الاعتبار انخفاض وارتفاع القيمة الاسمية).

في حالة انخفاض أو ارتفاع في القيمة الاسمية للسندات، يجب على المصدر فورا إخبار الهيئة المغربية لسوق الرساميل

قابلة للتداول بالتراضي

تداول السندات

لا يمكن تداول السندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار إلا بين المستثمرين المؤهلين المحددة لائحتهم في هذه المذكرة للعملية. يلتزم كل مستثمر مؤهل مالك لسندات تابعة لأجل لا محدود موضوع هذه المذكرة للعملية بعدم تحويل السندات المذكورة سوى لفائدة المستثمرين المؤهلين المحددة لائحتهم في هذه المذكرة للعملية. كما يتعين على ماسكي الحسابات بأي حال من الأحوال قبول تعليمات تسديد وتسليم السندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذه المذكرة للعملية المعبر عنها من طرف مستثمرين غير المستثمرين المؤهلين المحددة لائحتهم في هذه المذكرة للعملية.

لا يوجد أي تماثل بين السندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا المنشور وسندات أي إصدار سابق.

إذا قام التجاري وفابنك لاحقا بإصدار سندات جديدة تتمتع من جميع المستويات بحقوق شبيهة بتلك التي يقتضيها هذا الإصدار، يمكن له دون الحصول على موافقة حاملي السندات، وشريطة أن تنص على ذلك عقود الإصدار، أن يجري تماثلا لكافة

بند التماثل

سندات الإصدارات المتعاقبة، موحدا بذلك مجموع العمليات المتعلقة بتدبير هذه السندات وتداولها.

رتبة الاقتراض / التابعة

يخضع رأس المال والفوائد لبند تابعة السندات.

ولا يمس تطبيق هذا البند بأي شكل من الأشكال قواعد القانون المتعلقة بالمبادئ المحاسبية لتخصيص الخسائر، واجبات المساهمين وحقوق المكنتب للحصول وفق الشروط المحددة في العقد على أداء سنداته من حيث رأس المال والفوائد.

وفي حالة تصفية التجاري وفابنك، سيتم تسديد السندات التابعة لأجل لا محدود لهذا الإصدار بسعر يساوي القيمة الاسمية كما تم تحديده في بند امتصاص الخسائر. ولن يتم إلا بعد تعويض جميع الدائنين التقليديين الذين لهم الأولوية أو العاديين.

بينما يتم تسديد هذه السندات التابعة لأجل لا محدود بعد كافة الاقتراضات السندية لمدة محدودة التي أصدرها التجاري وفابنك أو التي يمكن للتجاري وفابنك إصدارها لاحقا في المغرب كما في الخارج.

سيتم هذا التسديد على أساس أقل مبلغ من المبلغين التاليين :

- القيمة الاسمية الأولية بعد طرح مبلغ التسديدات المحتملة المنجزة سابقا ؛
 - المبلغ المتوفر بعد تعويض جميع الدائنين ذوي الأفضلية والعاديين وحاملي السندات التابعة التي يمكن أن يكون التجاري وفابنك قد أصدرها في وقت لاحق سواء في المغرب أو في الخارج.
- تأتي هذه السندات التابعة لأجل لا محدود في نفس المرتبة مثل السندات التابعة لأجل لا محدود من نفس الفئة. وللتذكير قام التجاري وفا بنك في دجنبر 2016 وفي دجنبر 2018 ويونيو ودجنبر 2019 ويونيو ودجنبر 2020 ودجنبر 2021 بإصدار سندات تابعة لأجل لا محدود بمبلغ إجمالي قدره 5.000.000.000 درهم.

لا يخضع هذا الإصدار لأي ضمان خاص

ضمان استعادة الاموال

لم يخضع هذا الإصدار لأي طلب للتصنيف

التصنيف

تمثيل كتلة حاملي السندات

قام المجلس الإداري المنعقد بتاريخ 13 يونيو 2022 بتعيين مكتب حديد للاستشارة ممثلا بالسيد محمد حديد وكيل مؤقتا. علما أن الوكيل المؤقت المعين هو نفسه بالنسبة لشطري هذا الإصدار A و B (سندات تابعة لأجل لا محدود) اللذين تم تجميعهما في كتلة وحيدة.

ويقوم الوكيل المؤقت ، داخل أجل 6 أشهر ابتداء من تاريخ إغلاق الاكتتابات، بدعوة الجمعية العامة العادية لحاملي السندات من أجل انتخاب وكيل كتلة حاملي السندات طبقا لمقتضيات المادتين 301 و 301 مكرر من القانون 17-95 المتعلق بشركات المساهمة كما تم تعديله وتتميمه.

وطبقا للمادة 301 مكرر من القانون 17-95 المتعلق بشركات المساهمة كما تم تعديله وتتميمه، تقرر تحديد مكافأة الوكيل المؤقت ووكيلة كتلة حاملي السندات في 30.000 درهم للسنة برسم الكتلة.

وطبقا للمادة 302 من القانون سابق الذكر، يمتلك وكيل الكتلة، عدا في حالة قيد تفرضه الجمعية العامة لحاملي السندات، صلاحية القيام باسم الكتلة بجميع أشغال التدبير اللازمة للمحافظة على المصالح المشتركة لحاملي السندات.

من ناحية أخرى، ليس للتجاري وفا بنك أية علاقة رأسمالية أو للأعمال مع مكتب حديد للاستشارة ممثلا بالسيد محمد حديد.

علاوة على ذلك، يعتبر مكتب حديد للاستشارة ممثلا بالسيد محمد حديد الممثل الدائم لكتلة حاملي سندات الإصدارات المنجزة من طرف التجاري وفا بنك بين سنتي 2014 و 2021.

القانون المغربي

القانون المطبق

المحكمة التجارية للدار البيضاء

المحكمة المختصة

١٧. المخاطر المرتبطة بالسندات التابعة لأجل لا محدود

١٧.1 المخاطر العامة المتعلقة بالسندات التابعة

- **مخاطر النسب :** يمكن أن تؤثر المخاطر المتعلقة بنسب الفائدة على عائد السندات التي تتغير نسبة فائدتها كل عشر سنوات. وقد يؤدي ارتفاع نسب الفائدة إلى انخفاض قيمة السندات المملوكة ؛
- **مخاطر التخلف عن التسديد :** يمكن للسندات موضوع هذا البيان للمعلومات أن تترتب عنها مخاطر عدم قدرة المصدر على الوفاء بالتزاماته التعاقدية تجاه السندات، وتتجسد هذه المخاطر بعدم الوفاء بالفوائد والمبلغ الأصلي.

١٧.2 المخاطر الخاصة بالسندات التابعة لأجل لا محدود

لا تعتبر عوامل المخاطر المحددة أدناه شاملة ويمكن ألا تغطي كافة المخاطر التي يمكن أن تحيط باستثمار في السندات التابعة لأجل لا محدود.

ويتم لفت انتباه المستثمرين المحتملين الذين من شأنهم الاكتتاب في السندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا المنشور إلى أن الاستثمار في هذا النوع من السندات يخضع للمخاطر الأساسية التالية :

- **المخاطر المرتبطة بإدراج أداة جديدة في السوق المالية المغربية :** تعتبر السندات التابعة لأجل لا محدود طبقا للمعايير الدولية للجنة بازل ودورية رقم 14/G/2013 لبنك المغرب كأدوات الأموال الذاتية الإضافية. ويتم إصدار هذه الأدوات بشكل منتظم من طرف البنوك الدولية، لكنها تبقى حديثة أمام بعض المستثمرين المغاربة. ويتعين على كل مستثمر محتمل تحديد التوافق بين هذا الاستثمار مع مراعاة ظروفه الخاصة ويجب عليه التوفر على الموارد المالية والسيولات اللازمة لتحمل المخاطر المتعلقة بمثل هذا التوظيف، بما في ذلك إمكانية انخفاض القيمة الاسمية لهذه السندات (انظر المخاطر المتعلقة بانخفاض القيمة الاسمية للسندات أدناه) وكذا إمكانية إلغاء أداء مبلغ الفوائد (انظر المخاطر المتعلقة بإمكانية إلغاء أداء مبلغ الفوائد أدناه)؛
- **المخاطر المرتبطة بالطابع المعقد للأداة المالية :** تعتبر السندات موضوع هذا الإصدار أدوات معقدة باعتبار أن عمليات « pay-off » المرتبطة بها لا يمكن توقعها بالكامل. فالمصدر له كامل التصرف لإلغاء أداء الفوائد لمدة غير محددة وعلى أساس غير تراكمي. كما يمكن خفض القيمة الاسمية للسندات في حالة بلوغ عتبة الإطلاق. من ناحية أخرى يمكن رفع القيمة الاسمية لكن شريطة موافقة بنك المغرب. وأخيرا يمكن الرفع من القسيمة حسب التصرف الكامل للمصدر ولا توجد أية آلية محددة لتفعيله. هذا ما يؤدي إلى القول بأن التدفقات المالية للسندات هي صعبة التوقع. فهذه التوقعات تستلزم عدة فرضيات ومعايير (الصحة المالية للمصدر، المستوى التوقعي للنسب الاحترازية، السندات والالتزامات الأخرى للمصدر...) . وبالتالي فإن طبيعة هذه السندات تجعل من عملية تدبيرها ولا سيما تأمينها أمرا معقدا ؛
- **المخاطر المرتبطة بالطابع اللامحدود لهذه السندات :** يتم إصدار السندات التابعة لأجل لا محدود لأجل غير محدود وبالتالي لا يمكن القيام بتسديد رأس المال إلا بمبادرة من المصدر وبعد موافقة قبلية من بنك المغرب. ولا يتم هذا التسديد إلا بعد مرور مدة 5 سنوات ابتداء من تاريخ الإصدار مع مراعاة إشعار مسبق أدناه 5 سنوات. ؛
- **المخاطر المرتبطة ببند تابعة السندات :** يشكل رأس المال موضوع بند تابعة السندات بحيث أنه في حالة تصفية المصدر سيتم هذا التسديد بعد تعويض جميع الدائنين ذوي الأفضلية او العاديين وبعد جميع الاقتراضات التابعة لمدة محدودة التي تم أو يمكن إصدارها لاحقا من طرف المصدر في المغرب أو في الخارج ؛
- **المخاطر المتعلقة بانخفاض القيمة الاسمية للسندات (آلية امتصاص الخسائر)** كلما أصبحت نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول (CET 1) كما عرفها بنك المغرب أقل من المستوى المحدد من طرف المصدر (المحدد في 6,0% في إطار هذا المنشور وذلك طبقا لمقتضيات النشرة التقنية لبنك المغرب التي تحدد إجراءات تطبيق الدورية رقم 14/G/2013 المتعلقة بالأموال الذاتية لمؤسسات الائتمان) على أساس فردي وموحد، يتم تخفيض السندات

بالمبلغ الذي يوافق الفرق بين الأموال الذاتية الأساسية من الفئة 1 النظرية التي تسمح ببلوغ نسبة 6,0% من نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول CET 1 والأموال الذاتية الفعلية CET 1.

وسيتم حساب الفوائد على أساس القيمة الاسمية التي تخضع لتعديل كما تم تعريفه في آلية امتصاص الخسائر.

بيد أنه بعد انخفاض محتمل للقيمة الاسمية للسندات وإذا تحسنت الوضعية المالية للمصدر التي تطلبت هذا الانخفاض في القيمة، يمكن للتجاري وفابنك أن يطلق فوراً بعد موافقة قبلية لبنك المغرب آلية رفع القيمة الاسمية التي شكلت موضوع خفض القيمة بشكل كلي أو جزئي .

ويسهر التجاري وفابنك بشكل دائم على احترام المعايير الدولية للجنة بازل والتعليمات التنظيمية لبنك المغرب. ولهذا الغرض، تتوفر المجموعة على سياسة لتوجيه المخاطر التنظيمية تسمح ب :

- ✓ التوفر على قاعدة مالية تسمح بمواجهة كافة تعهداته ؛
- ✓ احترام كافة النسب التنظيمية التي يأمر بها بنك المغرب ؛
- ✓ تشكيل فراش إضافي من الأموال الذاتية تسمح بامتصاص الأزمات واختبارات الضغط التنظيمية والداخلية وضمان احترام العتبات ما بعد اختبارات الضغط، أي :
- نسبة على الأموال الذاتية الأساسية CET 1 تساوي على الأقل 8% ؛
- نسبة على الأموال الذاتية من المستوى 1 تساوي على الأقل 9,0% (مقابل نسبة 12,7% على أساس حسابات الشركة و 11,3% على أساس موطن بالنسبة للتجاري وفابنك إلى غاية 31 دجنبر 2021) ؛
- نسبة على الأموال الذاتية الأساسية من المستوى 1 ومن المستوى 2 تساوي على الأقل 12,0% (مقابل نسبة 15,8% على أساس حسابات الشركة و 13,5% على أساس موطن بالنسبة للتجاري وفابنك إلى غاية 31 دجنبر 2021) .
- ✓ الاستجابة لمتطلبات المؤسسة الوصية على تقنين القطاع في مجال نسبة الملاءة (إصدارات نصف سنوية من الدعامة III موجهة لضمان شفافية الإفصاح المالي : تفصيل النسب الاحترازية، تشكيل الأموال الذاتية التنظيمية، توزيع المخاطر المرجحة) .
- المخاطر المرتبطة بإمكانية إلغاء أداء مبلغ الفوائد : يخضع المستثمر لمخاطر إلغاء أداء مبلغ الفوائد (كلياً أو جزئياً) بالنسبة لمدة غير محددة وعلى أساس غير تراكمي. ويبقى قرار هذا الإلغاء حسب تصرف المصدر وبعد موافقة قبلية من بنك المغرب. وذلك من أجل مواجهة التزاماته.
- عوامل المخاطر المؤثرة على نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول CET 1 : يمكن أن ينتج تراجع نسبة CET 1 كما عرفها بنك المغرب إلى مستوى يقل عن 6,0% مما يترتب عنه انخفاض في القيمة الاسمية للسندات عن عدة عوامل نذكر منها خصوصاً :
- ✓ تحقيق خسائر مهمة إثر ارتفاع محتمل في وقوع المخاطر أو تطور مادي كبير في محيط أسعار الفائدة ؛
- ✓ إدخال معايير محاسبية جديدة ؛
- ✓ دخول حيز التنفيذ لمتطلبات تنظيمية جديدة.
- في حالة وقوع عامل أو عدة عوامل للمخاطر، لا يمكن أن يتراجع مستوى نسبة CET 1 إلا في حالة لم يتخذ التجاري وفابنك ومساهمييه كافة التدابير التصحيحية التي تمكن من احترام كافة النسب التنظيمية التي يتطلبها بنك المغرب وهي : حد أدنى من نسبة الدعامة 1 9,0% و نسبة ملاءة دنيا قدرها 12,0%.
- المخاطر المتعلقة بالسيولة وتداول السندات : لا تتسجم السندات موضوع هذا المنشور بحكم تعقيدها مع متطلبات المستثمرين غير المؤهلين. وهكذا، فإن تداول هذه السندات يقتصر حصرياً على المستثمرين المؤهلين حتى في السوق الثانوية. ويمكن لهذا الحصر أن يخفف سيولة السندات موضوع هذا الإصدار مقارنة مع سندات أخرى يكون تداولها غير محصور.
- المخاطر المتعلقة بتوفر المصدر على عدة خيارات : تتضمن السندات موضوع هذا المنشور عدة خيارات لفائدة المصدر وهي :

✓ خيار التسديد المسبق ؛

✓ خيار خفض أو رفع القيمة الاسمية للسندات ؛

✓ خيار إلغاء أداء مبلغ الفوائد.

يتعين على كل مستثمر محتمل أن يراعي هذه الخيارات من أجل استثماره وفق أهدافه وإكراهاته الخاصة، كما يتعين على المصدر إدراج خياراته في مقترحه لتقديم المناقصة وكذا في تحديد القيمة العادلة للسندات.

- المخاطر المرتبطة باستدانة إضافية : يمكن للمصدر أن يقوم لاحقا بإصدار ديون أخرى لها رتبة تساوي أو تفوق السندات موضوع هذا المنشور. وتأتي مثل هذه الإصدارات لتخفيض المبلغ القابل للاسترداد من طرف حاملي هذه السندات في حالة تصفية الشركة المصدرة.

٧. الجدول الزمني للعملية

يتمثل الجدول الزمني للعملية كما يلي :

الترتيب	العمليات	التاريخ
1	الحصول على تأشيرة الهيئة المغربية لسوق الرساميل	17 يونيو 2022
2	نشر ملخص بيان المعلومات على الموقع الإلكتروني للمصدر (http://ir.attijariwafabank.com/)	17 يونيو 2022
3	نشر المصدر لبلاغ صحفي في صحيفة للإعلانات القانونية	21 يونيو 2022
4	معاينة سعر الفائدة المرجعي	23 يونيو 2022
5	نشر أسعار الفائدة المرجعية وأسعار الفائدة الاسمية على الموقع الإلكتروني للمصدر	23 يونيو 2022
6	نشر أسعار الفائدة المرجعية وأسعار الفائدة الاسمية في صحيفة للإعلانات القانونية	23 يونيو 2022
7	فتح فترة الاكتتاب	24 يونيو 2022
8	إغلاق فترة الاكتتاب	28 يونيو 2022
9	تخصيص السندات	28 يونيو 2022
10	التسديد/ التسليم	30 يونيو 2022
11	نشر المصدر للنتائج وأسعار الفائدة المعتمدة للعملية في صحيفة للإعلانات القانونية وعلى موقعه الإلكتروني	30 يونيو 2022

القسم الثاني : تقديم عام للتجاري وفا بنك

١. معلومات عامة

اسم الشركة	التجاري وفا بنك
المقر الرئيسي	2، شارع مولاي يوسف – الدار البيضاء 20 000

ملخص منشور التجاري وفا بنك – إصدار سندات تابعة لأجل لا محدود

18

الهاتف / الفاكس	الهاتف : 0522.29.88.88 الفاكس : 0522.29.41.25
الموقع الإلكتروني	www.attijariwafabank.com
العنوان الإلكتروني	ir@attijariwafa.com
الشكل القانوني	شركة مساهمة ذات مجلس إدارة
تاريخ التأسيس	1911
مدة حياة الشركة	31 ماي 2060 (99 سنة)
السجل التجاري	س.ت 333 بالدار البيضاء
السنة المالية للشركة	من 1 يناير إلى 31 دجنبر
الغرض الاجتماعي (المادة 5 من النظام الأساسي)	«تهدف الشركة للقيام، في جميع الدول، بكافة العمليات البنكية والمالية وتلك المتعلقة بالقروض والعمولات، وبصفة عامة، مع مراعاة القيود الناجمة عن المقتضيات القانونية الجاري بها العمل، القيام بجميع العمليات المرتبطة بها بشكل مباشر أو غير مباشر، لاسيما العمليات التالية دون أن يكون لجردها أي طابع حصري : - تسلم الودائع من العموم في حسابات أو بأي طريقة أخرى، سواء كانت مدرة أو غير مدرة للفوائد، قابلة للتسديد تحت الطلب أو لأجل أو بناء على إشعار؛ - خصم جميع الأوراق التجارية والكمبيالات والسندات لأمر والشيكات والضمانات والأوراق وسندات القيمة التي تصدرها الخزينة العامة أو الجماعات العمومية ونصف العمومية وبشكل عام جميع أشكال الالتزامات الناتجة عن عمليات صناعية أو زراعية أو تجارية أو مالية أو عن عمليات تنجزها جميع الإدارات العمومية و تداول أو إعادة خصم القيم أعلاه وتقديم وقبول كافة التوكيلات والكمبيالات والسندات لأمر والشيكات. - منح القروض بمختلف أشكالها، مع أو بدون ضمانات، والقيام بتسبيقات على مداخل ريعية مغربية أو أجنبية، وعلى قيم تصدرها الدولة أو الجماعات العمومية ونصف العمومية والقيم التي تصدرها شركات صناعية أو زراعية أو تجارية أو مالية ، مغربية كانت أو أجنبية. - استلام جميع السندات والقيم والأغراض على شكل ودیعة ؛ القبول والقيام بجميع أداءات وتحصيلات الكمبيالات والسندات لأمر والشيكات والضمانات وقسيمات الفوائد أو الربحات والقيام بدور الوسيط لشراء أو بيع أي شكل من الأموال العمومية أو الأسهم أو السندات أو الحصص المستفيدة ؛ - قبول أو تحويل كل الإصدارات الرهنية وكافة الضمانات الأخرى عند منح قروض أو اقتراضات ؛ واكتتاب جميع التزامات الضمان والكفالات أو الضمانات الاحتياطية والقيام بجميع عمليات شراء وبيع المنقولات والعقارات واستئجار وتأجير العقارات؛ - القيام أو المشاركة في إصدار أو توظيف أو إدراج في السوق أو تداول مختلف سندات الجماعات العمومية أو الخاصة ، التعهد بجميع اقتراضات هذه الجماعات وشراء أو التصرف في جميع سندات الربح أو الأوراق العمومية أو الأسهم أو الحصص أو سندات هذه الجماعات بمختلف أشكالها، وضمان تشكيل الشركات وبالتالي قبول أية توكيلات أو صلاحيات والقيام عند الاقتضاء بأخذ حصص في رأسمال هذه الشركات؛ - القيام في أي مكان بالمغرب أو خارجه بإنشاء فروع ووكالات ومكاتب وشركات تابعة للمجموعة ضرورية لإنجاز العمليات المشار إليها أعلاه ؛ - أخذ مساهمات في شركات موجودة أو قيد التأسيس، مع مراعاة احترام الحدود الموضوعية ، مقارنة مع أموالها الذاتية ورأسمال الشركة أو حقوق التصويت في الشركة المصدرة طبقا للقوانين الجاري بها العمل. وبصفة عامة كل عملية مرتبطة بغرض الشركة.»
رأسمال الشركة إلى غاية 31 دجنبر 2021	390 408 151 2 درهم
عدد الأسهم المشكلة لرأسمال الشركة إلى غاية 31 دجنبر 2021	215 140 839 سهم بقيمة إسمية قدرها 10 دراهم للسهم.
مكان الاطلاع على الوثائق القانونية	يمكن الاطلاع على الوثائق القانونية ، وخاصة النظام الأساسي ومحاضر الجمعيات العامة وتقارير مراقبي الحسابات بالمقر الرئيسي للتجاري وفا بنك.

النصوص التشريعية والقانونية المطبقة على المؤسسة المصدرة	باعتبار شكله القانوني، يخضع التجاري وفا بنك للقانون المغربي والقانون رقم 17-95 بتنفيذ ظهير شريف رقم 1-96-124 صادر في 30 غشت 1996 المتعلق بشركات المساهمة ، كما تم تعديله وتتميمه ؛ بحكم نشاطه ، يخضع التجاري وفا بنك لظهير شريف رقم 1-14-193 الصادر في الأول من ربيع الأول 1436 بإصدار قانون رقم 103-12 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها (القانون البنكي)؛ باعتباره شركة مدرجة في البورصة، وبحكم عملياته المتعلقة بدعوة الجمهور للاكتتاب في سندات، يخضع التجاري وفا بنك للمقتضيات القانونية والتنظيمية المتعلقة بالسوق المالية وخصوصا : - الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 19-14 المتعلق ببورصة القيم وشركات البورصة والمستشارين في الاستثمار المالي ؛ - النظام العام لبورصة القيم المصدق عليه بقرار وزير الاقتصاد والمالية رقم 2208-19 الصادر الصادر في 3 يوليوز 2019 ؛ - القانون رقم 12- 44 المتعلق بدعوة الجمهور إلى الاكتتاب و بالمعلومات المطلوبة إلى الأشخاص المعنوية والهيئات التي تدعو الجمهور إلى الاكتتاب في أسهمها أو سنداتها ؛ - القانون رقم 12-43 المتعلق بالهيئة المغربية لسوق الرساميل ؛ - النظام العام للهيئة المغربية لسوق الرساميل المصدق عليه بقرار وزير الاقتصاد والمالية رقم 2169-16 ؛ - دوريات الهيئة المغربية لسوق الرساميل ؛ - الظهير الشريف رقم 3-95-1 الصادر في 26 يناير 1995 بتنفيذ القانون رقم 94-35 المتعلق ببعض سندات الديون القابلة للتداول وقرار وزير المالية والاستثمارات الخارجية رقم 2560-95 الصادر في 9 أكتوبر 1995 المتعلق بسندات الديون القابلة للتداول. - الظهير الشريف رقم 1.96.246 الصادر في 29 من شعبان 1417 (9 يناير 1997). بتنفيذ القانون رقم 35.96 المتعلق بإحداث وديع مركزي وتأسيس نظام عام لقيد بعض القيم في الحساب، المغير والمتمم ؛ - النظام العام للوديع المركزي المصدق عليه بواسطة قرار وزير الاقتصاد والمالية رقم 98-932 صادر في 16 أبريل 1998 ومعدل بواسطة قرار وزير الخوصصة والسياحة رقم 01-1961 صادر في 30 أكتوبر 2001 ؛ - الظهير الشريف رقم 1-04-21 صادر في فاتح ربيع الأول 1425 (21 أبريل 2004) بتنفيذ القانون رقم 03-26 المتعلق بالعروض العمومية في سوق البورصة كما تم تعديله وتتميمه ؛
النظام الجبائي	يخضع التجاري وفا بنك، باعتباره مؤسسة ائتمان، للضريبة على الشركات (37 %) والضريبة على القيمة المضافة (10 %).
المحكمة المختصة في حالة نزاع	المحكمة التجارية للدار البيضاء

II. معلومات حول رأسمال الشركة المصدرة⁶

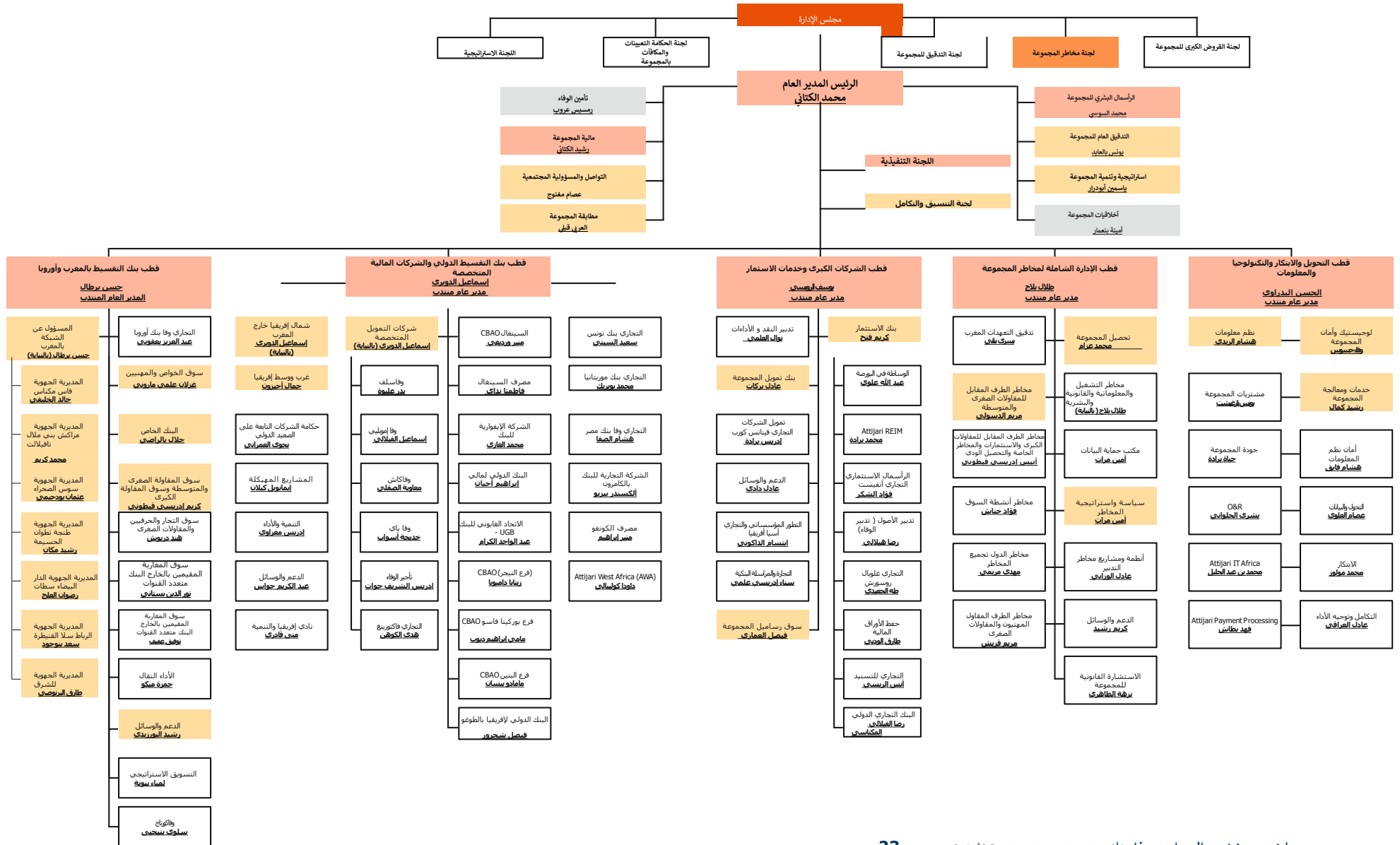
إلى غاية 31 دجنبر 2021، يقدر رأسمال التجاري وفا بنك بمبلغ 2 151 408 390 درهم، موزعا على 215 140 839 سهما بقيمة إسمية تبلغ 10 دراهم للسهم الواحد. ويوزع هذا الرأسمال على الشكل التالي:

المساهمون	عناوينهم	عدد الأسهم المملوكة	النسبة المئوية من الرأسمال	النسبة المئوية من حقوق التصويت
1- مساهمون وطنيون		157 383 293	73,15%	73,15%
1-1 المدى	زاوية زنقة الجزائر و دوهوم الدار البيضاء	100 135 387	46,54%	46,54%
2-1 شركات التأمين		29 553 634	13,74%	13,74%
التعاضدية الفلاحية المغربية للتأمين	16، زنقة ابو عنان - الرباط	13 222 621	6,16%	6,16%
الملكية المغربية للتأمين	83، شارع الجيش الملكي- الدار البيضاء	2 049 754	0,95%	0,95%
تأمين الوفاء	1، شارع عبد المومن - الدار البيضاء	13 602 015	6,32%	6,32%
أكسا التأمينات المغرب	120، شارع الحسن الثاني - الدار البيضاء	679 244	0,32%	0,32%
3-1 مؤسساتيون آخرون		27 694 272	12,87%	12,87%
صندوق الإيداع والتدبير	140، ساحة مولاي الحسن - الرباط	1 393 091	0,65%	0,65%
الصندوق المغربي للتقاعد	2 شارع العلويين - الرباط	5 174 512	2,41%	2,41%
الصندوق المهني المغربي للتقاعد	100 شارع عبد المومن - الدار البيضاء	8 850 987	4,11%	4,11%
النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد	حي الرياض - ص.ب 20 38 الرباط	12 275 682	5,71%	5,71%
2- مساهمون أجانب		10 968 254	5,10%	5,10%
سانتوسا هولدينغ	باسيو دو لوكاستيلانا رقم 24 مدريد إسبانيا	10 968 254	5,10%	5,10%
3- أسهم حرة		46 789 292	21,75%	21,75%
هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة و آخرون	غير مطبقة*	42 120 632	19,58%	19,58%
أعضاء مجلس الإدارة	غير مطبقة*	0	0,00%	0,00%
أجراء البنك	غير مطبقة*	4 668 660	2,17%	2,17%
المجموع		215 140 839	100,00%	100,00%

⁶ أصبح المدى هو المساهم المرجعي للتجاري وفا بنك في حدود 46,43% نتيجة بالأساس لضم وإدماج أونا من طرف المدى في 31 دجنبر 2010

١١١. الهيكل التنظيمي لمجموعة التجاري وفا بنك

بتاريخ تسجيل هذا المنشور، يتمثل الهيكل التنظيمي لمجموعة التجاري وفا بنك كما يلي :



١٧. نشاط التجاري وفا بنك

تطور القروض

تطور جاري قروض الزبناء خلال الفترة المدروسة على الشكل التالي :

التطور 21/20	التطور 20/19	2021	2020	2019	
-17,5%	28,5%	35 291	42 771	33 288	حقوق على مؤسسات الائتمان وما يماثلها (C1)
-54,2%	>100,0%	6 272	13 703	5 796	تحت الطلب
-0,2%	5,7%	29 018	29 068	27 492	لأجل
2,4%	3,5%	223 039	217 716	210 376	حقوق على الزبناء (C2)
7,8%	5,5%	63 382	58 806	55 766	قروض الخزينة والاستهلاك
-3,7%	-3,2%	59 020	61 297	63 301	قروض للتجهيز
0,9%	2,2%	64 679	64 082	62 683	القروض العقارية
0,6%	40,8%	17 250	17 143	12 176	القروض الأخرى
17,6%	-7,7%	11 870	10 092	10 940	الحقوق المكتسبة بشراء الفواتير
15,3%	17,2%	5 494	4 764	4 066	الحقوق معلقة الأداء صافية من المؤن
-12,2%	6,1%	1 345	1 532	1 444	فوائد مستحقة للاستلام
-0,8%	6,9%	258 330	260 487	243 664	مجموع القروض (C1) + (C2)

بملايين الدراهم- المصدر : التجاري وفابنك - حسابات الشركة

مراجعة تحليلية النصف الأول 2021

خلال السنة المالية 2021، بلغ جاري قروض التجاري وفابنك حوالي 258,3 مليار درهم، أي بانخفاض نسبته 0,8% (1,2- مليار درهم) مقارنة مع متم دجنبر 2020. ويعزى هذا التطور للعناصر الرئيسية التالية :

- تحسن جاري الحقوق على الزبناء بنسبة 2,4% (+ 5,3 مليار درهم) لتبلغ 223,0 مليار درهم مع متم يونيو 2021، ويعزى هذا التطور أساسا :
 - لارتفاع الحقوق المكتسبة بشراء الفواتير بنسبة الأخرى بنسبة 17,6% (+ 1,8 مليار درهم) لتبلغ أزيد من 11,9 مليار درهم مع متم دجنبر 2021 مقابل 10,1 مع متم دجنبر 2020.
 - ارتفاع قروض الخزينة والاستهلاك بنسبة 7,8% (+ 4,6 مليار درهم) مقارنة مع دجنبر 2020 ؛
 - انخفاض جاري الحقوق على مؤسسات الائتمان والمعتبرة في حكمها بنسبة 17,5% (- 7,5 مليار درهم) ليصل إلى 35,3 مليار درهم مع متم دجنبر 2021. وتعود هذه الوضعية للانخفاض القوي لجاري الحقوق تحت الطلب بمبلغ 6,5 مليار درهم مقارنة مع متم 2020.

تطور الودائع

تطور جاري ديون التجاري وفابنك خلال الفترة المدروسة على الشكل التالي :

التطور 21/20	التطور 20/19	2021	2020	2019	
-17,1%	14,2%	35 471	42 805	37 493	ديون تجاه مؤسسات الائتمان (D1)
60,5%	-38,2%	3 732	2 325	3 759	تحت الطلب
-21,6%	20,0%	31 739	40 480	33 734	لأجل
6,5%	5,2%	261 097	245 156	233 129	ديون تجاه الزبناء (D2)
9,8%	12,8%	188 651	171 769	152 229	حسابات تحت الطلب -دائنة
1,7%	0,7%	29 939	29 432	29 213	حسابات الادخار
-8,9%	-12,8%	28 981	31 811	36 462	ودائع لأجل
12,5%	-20,2%	13 147	11 681	14 637	حسابات دائنة أخرى
-18,1%	-21,1%	379	463	587	فوائد مستحقة للأداء
3,0%	6,4%	296 568	287 961	270 622	مجموع الديون (D1+D2)

بملايين الدراهم- المصدر : التجاري وفابنك -حسابات الشركة

مراجعة تحليلية 2020-2021

مع متم السنة المالية 2021 ، بلغت الديون تجاه الزبناء أزيد من 261,1 مليار درهم ، أي بارتفاع نسبته 6,5% (+ 15,9 مليار درهم) مقارنة مع متم دجنبر 2020. ويعزى هذا التطور أساسا للعوامل التالية :

- ارتفاع الحسابات تحت الطلب الدائنة بمبلغ 17 مليار درهم ؛
- ارتفاع الحسابات الدائنة الأخرى بنسبة 12,5% (+ 2 مليار درهم) لتبلغ حوالي 13,1 مليار درهم إلى غاية متم دجنبر 2021.

من ناحية أخرى، سجل جاري الديون تجاه مؤسسات الائتمان انخفاضا نسبته 17,1% (- 6,4 مليار درهم) ليبلغ أزيد من 35,5 مليار درهم إلى غاية متم دجنبر 2021 . ويتمثل العامل الأساسي لهذا الانخفاض في ارتفاع جاري الودائع تحت الطلب بمبلغ 4,1+ مليار درهم لتصل إلى 3,7 مليار درهم وانخفاض جاري القروض لأجل بنسبة 21,6% (- 8,3 مليار درهم) .

٧. القوائم التركيبية للحسابات الموطدة طبقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

٧.١ الحصيلة الموطدة

التطور 21/20	التطور 20/19	2021	2020	2019	الأصول
5,0%	6,7%	596 326	568 108	532 602	قيم الصناديق والبنوك المركزية والخزينة العامة ومصلحة الشيكات البريدية
-2,3%	6,5%	25 738	26 334	24 732	الأصول المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة
18,0%	7,8%	70 983	60 156	55 788	أدوات التغطية المشتقة
Ns	Ns	-	-	-	أصول مالية بالقيمة العادلة حسب الرساميل الذاتية
15,7%	16,0%	69 624	60 165	51 845	أصول مالية متاحة للبيع
Ns	Ns	-	-	-	سندات بكلفة هالكة
5,2%	6,9%	18 124	17 233	16 120	السلفيات و الديون على مؤسسات الائتمان و المؤسسات المماثلة
-8,6%	33,8%	28 607	31 305	23 394	السلفيات و الديون على الزبناء
3,4%	3,1%	345 112	333 702	323 753	فارق إعادة التقييم لأصول المحافظ المغطاة بمعدلات الفائدة
Ns	Ns	-	-	-	الاستثمارات المملوكة حتى أجل الاستحقاق
Ns	Ns	-	-	-	الضريبة المستحقة الدفع - أصول
-72,8%	>100,0%	194	716	142	الضريبة المؤجلة - أصول
8,9%	28,4%	4 104	3 768	2 935	حسابات التسوية وأصول أخرى
-6,6%	9,5%	11 363	12 171	11 112	مساهمة مؤجلة للمؤمن لهم في الأرباح
Ns	Ns	-	-	-	أصول غير جارية موجهة للتفويت
-10,7%	4,7%	70	79	75	حصص في الشركات حسب طريقة نسبة الملكية
-15,9%	3,6%	73	87	84	العقارات الاستثمارية
-9,9%	2,9%	2 288	2 539	2 466	الأصول الثابتة غير الملموسة
1,7%	-6,5%	6 927	6 813	7 289	الأصول الثابتة الملموسة
5,2%	4,7%	3 252	3 092	2 953	فوارق الشراء
-0,8%	0,4%	9 868	9 948	9 913	

بملايين الدراهم- المصدر: التجاري وفا بنك - حسابات موطدة

التطور 21/20	التطور 20/19	2021	2020	2019	
5,0%	6,7%	596 326	568 108	532 602	الخصوم
>100,0%	1,1%	9	4	4	الأبنك المركزية، الخزينة العامة، خدمة الشيكات البريدية
25,8%	>100,0%	1 887	1 500	688	الخصوم المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة
Ns	Ns	0	0	0	أدوات التغطية المشتقة
-13,8%	7,1%	42 431	49 238	45 995	الديون على مؤسسات الائتمان و المؤسسات المماثلة
6,8%	6,3%	380 852	356 614	335 577	ديون تجاه الزبناء
6,7%	5,1%	24 658	23 106	21 994	سندات المديونية المُصدّرة
Ns	Ns	0	0	0	فارق إعادة التقييم لخصوم المحافظ المغطاة بمعدلات الفائدة
38,5%	-13,3%	1 415	1 022	1 179	الضريبة الجارية - خصوم
-22,4%	3,5%	2 093	2 696	2 604	الضريبة المؤجلة - خصوم
-13,5%	22,4%	17 602	20 338	16 614	حسابات التسوية وخصوم أخرى
Ns	Ns	-	-	-	ديون مرتبطة بالأصول غير الجارية الموجهة للتفويت
14,4%	6,8%	44 567	38 957	36 482	المخصصات الاحتياطية التقنية لعقود التأمين
Ns	Ns	-	-	-	المخصصات الاحتياطية للمخاطر و التكاليف
0,7%	11,5%	3 101	3 080	2 762	مخصصات احتياطية
Ns	Ns	-	-	-	إعانات، صناديق عمومية مخصصة، و صناديق خاصة للضمان
Ns	Ns	-	-	-	ديون تابعة
-9,1%	2,0%	146	160	157	إعانات وصناديق مماثلة
3,9%	16,9%	17 773	17 099	14 622	ديون تابعة و و صناديق خاصة للضمان
10,1%	0,7%	59 792	54 293	53 925	رساميل ذاتية
16,7%	0,0%	14 646	12 552	12 552	رأس المال واحتياطيات مرتبطة
4,6%	11,5%	37 075	35 446	31 792	احتياطيات موطدة
2,5%	10,5%	31 938	31 159	28 210	- حصة المجموعة
19,8%	19,7%	5 136	4 288	3 581	- حصة الأقليات
-26,1%	-1,6%	1 915	2 590	2 631	أرباح وخسائر كامنة أو مؤجلة، حصة المجموعة
-32,4%	2,0%	724	1 071	1 050	- حصة المجموعة
-21,6%	-3,9%	1 191	1 519	1 581	- حصة الأقليات
66,2%	-46,7%	6 157	3 705	6 951	صافي الأرباح للسنة المالية
70,5%	-48,1%	5 144	3 018	5 816	- حصة المجموعة
47,3%	-39,5%	1 012	687	1 135	- حصة الأقلية

بملايين الدراهم- المصدر : التجاري وفا بنك - حسابات موطدة

V.2 حساب العائدات والتكاليف الموطدة

التطور 21/20	التطور 20/19	2021	2020	2019	
-0,9%	2,8%	22 320	22 512	21 901	فوائد وعائدات مماثلة
-8,6%	-3,4%	6 150	6 727	6 965	فوائد وتكاليف مماثلة
2,4%	5,7%	16 170	15 785	14 937	هامش الفوائد
9,5%	-6,2%	6 130	5 597	5 964	عمولات محصلة
13,6%	1,1%	937	825	816	عمولات مدفوعة
8,8%	-7,3%	5 192	4 771	5 148	هامش على العمولات
20,2%	-21,8%	2 882	2 398	3 066	صافي الأرباح و الخسائر على الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
4,9%	-1,7%	664	633	643	صافي الأرباح و الخسائر على الأصول المالية المتاحة للبيع
17,0%	-18,3%	3 546	3 031	3 709	نتيجة أنشطة السوق
15,9%	-6,0%	10 400	8 973	9 544	عائدات الأنشطة الأخرى
25,6%	-11,8%	10 929	8 702	9 865	تكاليف الأنشطة الأخرى
2,2%	1,6%	24 380	23 858	23 473	صافي مجموع الإيرادات المصرفية
-7,2%	9,7%	9 858	10 618	9 679	التكاليف العامة للاستغلال
-11,5%	4,7%	1 431	1 617	1 544	مخصصات الإهلاكات و انخفاضات القيمة للأصول الثابتة الملموسة و غير الملموسة
12,6%	-5,1%	13 090	11 623	12 250	النتيجة الإجمالية للاستغلال
-33,9%	>100,0%	3 607	5 454	1 589	تكلفة المخاطرة
53,7%	-42,1%	9 484	6 169	10 661	نتيجة الاستغلال
30,0%	<-100%	-11	-16	13	حصة الحصيلة الصافية للشركات المسجلة وفق طريقة نسبة الملكية
41,1%	<-100%	-42	-71	31	صافي الأرباح و الخسائر على أصول أخرى
Ns	Ns	0	0	0	تغيرات قيم فوارق الاقتناء
55,1%	-43,2%	9 430	6 082	10 705	الأرباح قبل احتساب الضرائب
37,7%	-36,7%	3 274	2 377	3 754	ضرائب على الأرباح
66,2%	-46,7%	6 157	3 705	6 951	صافي الأرباح
47,3%	-39,5%	1 012	687	1 135	الأرباح خارج المجموعة
70,5%	-48,1%	5 144	3 018	5 816	حصة المجموعة من صافي الأرباح

بملايين الدراهم- المصدر : التجاري وفا بنك – إصدار سندات تابعة لأجل لا محدود

٧. القوائم التركيبية للحسابات الفصلية الموطدة

الحصيلة

التطور	31/12/2021	31/03/2022	الأصول
-0,30%	596 326	598 108	قيم الصندوق والبنوك المركزية والخزينة العامة ومصلحة الشيكات البريدية
8,75%	25 738	23 668	الأصول المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة
-4,35%	70 983	74 215	أدوات التغطية المشتقة
-1,18%	69 624	70 458	أصول مالية بالقيمة العادلة حسب الرساميل الذاتية
-	-	-	أصول مالية متاحة للبيع
-2,10%	18 124	18 513	سندات بكلفة هالكة
4,67%	28 607	27 331	السلفيات و الديون على مؤسسات الائتمان و المؤسسات المماثلة
0,19%	345 112	344 459	السلفيات و الديون على الزبناء
-	-	-	فارق إعادة التقييم لأصول المحافظ المغطاة بمعدلات الفائدة
-	-	-	الاستثمارات المملوكة حتى أجل الاستحقاق
185,29%	194	68	الضريبة المستحقة الدفع - أصول
-4,20%	4 104	4 284	الضريبة المؤجلة - أصول
-9,87%	11 363	12 607	حسابات التسوية وأصول أخرى
-	-	-	مساهمة مؤجلة للمؤمن لهم في الأرباح
-1,41%	70	71	أصول غير جارية موجهة للتفويت
-2,67%	73	75	حصص في الشركات حسب طريقة نسبة الملكية
-1,55%	2 287	2 323	العقارات الاستثمارية
1,27%	6 927	6 840	الأصول الثابتة غير الملموسة
-1,19%	3 252	3 291	الأصول الثابتة الملموسة
-0,42%	9 868	9 910	فوارق الشراء

بملايين الدراهم- المصدر : التجاري وفا بنك - حسابات موطدة

التطور	31/12/2021	31/03/2022	
-0,30%	596 326	598 108	الخصوم
28,57%	9	7	الأبنك المركزية، الخزينة العامة، خدمة الشيكات البريدية
17,06%	1 887	1 612	الخصوم المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة
	0	0	أدوات التغطية المشتقة
4,26%	42 431	40 696	الديون على مؤسسات الائتمان و المؤسسات المماثلة
0,58%	380 852	378 666	ديون تجاه الزبناء
-0,84%	24 658	24 866	سندات المديونية المُصدّرة
	0	0	فارق إعادة التقييم لخصوم المحافظ المغطاة بمعدلات الفائدة
30,41%	1 415	1 085	الضريبة الجارية - خصوم
-0,76%	2 093	2 109	الضريبة المؤجلة - خصوم
-18,38%	17 602	21 567	حسابات التسوية وخصوم أخرى
	-	-	ديون مرتبطة بالأصول غير الجارية الموجهة للتفويت
-0,69%	44 567	44 875	المخصصات الاحتياطية التقنية لعقود التأمين
	-	-	المخصصات الاحتياطية للمخاطر و التكاليف
-0,67%	3 101	3 122	مخصصات احتياطية
	-	-	إعانات، صناديق عمومية مخصصة، و صناديق خاصة للضمان
	-	-	ديون تابعة
-8,75%	146	160	إعانات وصناديق مماثلة
-0,95%	17 773	17 943	ديون تابعة و و صناديق خاصة للضمان
-2,62%	59 792	61 401	رساميل ذاتية
0,00%	14 646	14 646	رأس المال واحتياطيات مرتبطة
-13,94%	37 074	43 081	احتياطيات موطدة
-13,39%	31 938	36 874	- حصة المجموعة
-1,76%	5 136	5 228	- حصة الأقليات
10,82%	1 915	1 728	أرباح وخسائر كامنة أو مؤجلة، حصة المجموعة
14,20%	724	634	- حصة المجموعة
9,07%	1 191	1 092	- حصة الأقليات
216,39%	6 157	1 946	صافي الأرباح للسنة المالية
224,54%	5 144	1 585	- حصة المجموعة
180,33%	1 012	361	- حصة الأقلية

بملايين الدراهم – المصدر : التجاري وفا بنك - حسابات موطدة

حساب العائدات والتكاليف الموطدة

التطور	31/03/2021	31/03/2022	
-2,5%	5 540	5 684	فوائد وعائدات مماثلة
1,7%	1 540	1 514	فوائد وتكاليف مماثلة
-4,1%	4 001	4 170	هامش الفوائد
-12,6%	1 435	1 642	عمولات محصلة
-10,3%	201	224	عمولات مدفوعة
-13,0%	1 235	1 419	هامش على العمولات
-4,3%	652	681	صافي الأرباح و الخسائر على الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
-10,7%	527	590	صافي الأرباح و الخسائر على الأصول المالية المتاحة للبيع
56,7%	141	90	نتيجة أنشطة السوق
-4,1%	2 393	2 495	عائدات الأنشطة الأخرى
-0,2%	2 249	2 254	تكاليف الأنشطة الأخرى
-6,5%	6 173	6 601	صافي مجموع الإيرادات المصرفية
-2,6%	2 357	2 419	التكاليف العامة للاستغلال
2,1%	396	388	مخصصات الإهلاكات و انخفاضات القيمة للأصول الثابتة الملموسة و غير الملموسة
-9,9%	3 420	3 794	النتيجة الإجمالية للاستغلال
9,2%	844	773	تكلفة المخاطرة
-14,7%	2 576	3 021	نتيجة الاستغلال
100,0%	-4	-2	حصة الحصيلة الصافية للشركات المسجلة وفق طريقة نسبة الملكية
237,5%	27	8	صافي الأرباح و الخسائر على أصول أخرى
	0	0	تغيرات قيم فوارق الاقتناء
-14,1%	2 599	3 027	الأرباح قبل احتساب الضرائب
-8,1%	993	1 080	ضرائب على الأرباح
-17,5%	1 606	1 946	صافي الأرباح
-20,2%	288	361	الأرباح خارج المجموعة
-16,8%	1 319	1 585	حصة المجموعة من صافي الأرباح

بملايين الدراهم - المصدر : التجاري وفا بنك - حسابات موطدة

القسم الثالث : عوامل المخاطر

يتمركز تدبير المخاطر في مجموعة التجاري وفا بنك على مستوى قطب الإدارة الشاملة للمخاطر الذي يتكلف بالإشراف ومراقبة وقياس المخاطر التي تحيط بالمجموعة باستثناء مخاطر التشغيل.

إن استقلالية هذه البنية عن الأقطاب والمهن الأخرى للمجموعة تسمح بضمان موضوعية مثلى لمقترحاتها المتعلقة بالمخاطر والتي تعرضها على لجنة القروض وكذا لمراقبتها.

مخاطر أسعار الفائدة والصرف

خلال سنة 2005، قرر التجاري وفا بنك وضع إجراءات خاصة لمراقبة مخاطر السوق والتي تندرج في إطار منظومة شاملة للمراقبة الداخلية، طبقا لمقتضيات دورية بنك المغرب رقم 6/ G /2001 .

وتتمحور هذه الإجراءات حول ثلاث مستويات للتدخل :

- المراقبة الداخلية من المستوى الأول، ويتكلف بها فاعلون في الوظائف الأمامية والملمزمين باحترام المقتضيات القانونية والسياسة التي يحددها البنك في مجال تتبع وإدارة المخاطر ؛

- تتبع المخاطر عن طريق الوظائف الوسطية والتي تتكلف يوميا باحترام الحدود المتعلقة بمخاطر الصرف والنسب والأطراف المقابلة. حيث تقوم بشكل دوري بإخبار الإدارة والهيئات الأخرى المكلفة بالمراقبة من خلال نظام لرفع التقارير. ومن جهة ثانية، تتولى هيئة " مراقبة وتتبع مخاطر السوق " مهمة كشف وتحليل وتتبع مختلف وضعيات البنك على صعيد نسب الفائدة و العملات بغية ترشيد هذه الوضعيات من خلال ترخيصات منمطة وأخيرا رصد كل اختلال في هذه الوضعيات . ويتم هذا التتبع أساسا عبر الدعامات التالية :

- ✓ يسمح التتبع الشهري للتعرض لمخاطر الصرف بحساب القيمة المعرضة للمخاطرة التي تمكن من قياس الخسارة المحتملة القصوى المرتبطة بالتعرض لمخاطر الصرف في المؤسسة ؛

- ✓ تقارير شهرية تقدم بشكل تفصيلي تعرض البنك لمخاطر الصرف مقارنة مع الحدود المسطرة.

✓

- وتقوم أجهزة المراقبة بتحليل دقيقة ومستقلة لجودة الإجراءات المتبعة، سواء في إطار مهام التدقيق أو عند الاقتضاء بطلب من الإدارة العامة.

ولقد تم تطوير نموذج القيمة المعرضة للمخاطرة Var^7 من طرف قطب الإدارة الشاملة للمخاطر في التجاري وفا بنك. ويغطي مخاطر نسب فائدة الدرهم وكذا مخاطرة الصرف بالناجز ولأجل. إن اختيار طريقة RiskMetrics التي طورتها " جي بي موركان " قصد التمكن من قياس القيمة المعرضة للمخاطرة نابع من الامتيازات المتعددة التي تقدمها : فهي طريقة سهلة التطبيق وتراعي العلاقات الموجودة بين أسعار الأصول وتأخذ بعين الاعتبار التغيرات الحديثة والسابقة للأسعار . وبالتالي فهذه الطريقة تعتمد على مصفوفة للتباين والتغاير المتعلق بمردود أصول المحفظة وطريقة تشكيلها داخل المحفظة.

ويفضي التدبير الشامل للمخاطر شهريا لتقارير مفصلة تعرض لحساب وتطور القيمة المعرضة للمخاطرة ومراقبة الحدود التنظيمية والداخلية. ويسمح هذا النموذج كذلك بالقيام باختبارات باعتبارها تقنية تمكن من اختبار دقة نموذج حساب القيمة المعرضة

2تمثل القيمة المقدرة للمخاطر الخسارة المفترضة القصوى على قيمة أحد الأصول أو محفظة للأصول والخصوم المالية مع مراعاة أفق امتلاك ومجال للثقة

للمخاطرة. ويتجلى في الاعتماد على عمليات سابقة لحساب القيمة المعرضة للمخاطرة ثم استنتاج هل تحيط هذه القيمة بشكل فعلي بالخسارة المحتملة من خلال مقارنتها بالأرباح والخسائر النظرية.

من جهة أخرى، قام البنك بوضع نظام للحدود الداخلية لقياس ومراقبة مخاطر السوق. وتتعلق هذه الحدود بمحفظة التداول ووضعية الصرف والمواد الأولية وخيارات الصرف.

يمكن تحليل مخاطر الصرف للتجاري وفا بنك ، إلى غاية 31 دجنبر 2021 كما يلي :

العملات	الوضعية بالعملات	سعر الصرف	مقابل القيمة (بآلاف الدراهم)	النسبة المئوية من الأموال الذاتية
EUR	- 172 977	10,5165	- 1 819 113	-4,32%
USD	498 139	9,2804	4 622 929	10,98%
GBP	- 1 220	12,526	- 15 282	-0,04%
CAD	394	7,2929	2 873	0,01%
CHF	158	10,1739	1 607	0,00%
JPY	85 155	0,0806	6 863	0,02%
DKK	4 540	1,4142	6 420	0,02%
NOK	- 348	1,0539	- 367	0,00%
SEK	3 989	1,0262	4 094	0,01%
SAR	3 973	2,4716	9 820	0,02%
AED	2 736	2,5267	6 913	0,02%
KWD	107	30,689	3 284	0,01%
TND	748	3,2274	2 414	0,01%
DZD	12 700	0,0668	848	0,00%
LYD	51	2,0227	103	0,00%

بالآلاف الدراهم – المصدر : التجاري وفا بنك

إلى غاية متم 2021 ، ارتفعت وضعية الصرف إلى 41,8 مليار درهم موزعة كما يلي :

أطول من 6 أشهر	3 أشهر - 6 أشهر	أقل من 3 أشهر	وضعية الصرف لأجل (بآلاف الدراهم)
8 209 332	7 073 892	26 550 049	

المصدر : التجاري وفابنك

إلى غاية متم 2021 ، ارتفعت وضعية الصرف إلى 6,9 مليار درهم

تدبير الأصول والخصوم

ترتبط المخاطر البنوية لتدبير الأصول والخصوم بمخاطر خسائر القيمة الاقتصادية أو انخفاض هوامش الفوائد المستقبلية بالنظر لفوارق أسعار الفائدة والاستحقاقات بين أصول وخصوم البنك.

ويقدم تدبير الأصول والخصوم مؤشرات لتتبع المخاطر والمردودية المنتظرة في مختلف عائدات الحصيلة ويفعل قواعد التدبير الكفيلة بالحد من تعرض موازنة البنك للمخاطر وإدارة وضعياتها على نحو أمثل.

وتتوفر وظيفة تدبير الأصول والخصوم في مجموعة التجاري وفا بنك على نماذج واتفاقيات تدبير الأصول والخصوم على أساس حقيقة جاريات البنك وبالنظر لعوامل السوق والعوامل الاقتصادية التي لها تأثير على سلوك أركان موازنة البنك.

وتعتبر هذه الفرضيات المالية ديناميكية وتتم مراجعتها بشكل منتظم على الأقل مرة واحدة في السنة لتجسد فعليا تطور استعمالات وموارد البنك. فقياس مخاطر السيولة وأسعار الفائدة والصرف يقتضي تكفلا فعليا بالخصائص الضمنية للعقود ويقصد بها إحصاء المدة وشكل سعر الفائدة (سعر قار أو قابل للمراجعة أو متغير) والعملة التي تم اعتمادها في كل ركن من أركان الحصيلة.

من ناحية أخرى، وفضلا عن الخصائص التعاقدية لأركان الحصيلة، تم تشكيل الخيارات المخبأة للحصيلة (إمكانيات التسديد المبكر على سبيل المثال) وسلوك الزبناء (لا سيما فيما يخص مدة امتلاك حسابات الودائع).

وترتكز المقاربة المعتمدة على الإنتاج والتوقع الثابت والديناميكي لأركان الحصيلة زمنيا إلى غاية استنفاد الجاري الموجود في المخزون والإنتاج الجديد الناجم عن الميزانية والمخطط الاستراتيجي للبنك.

مخاطر السيولة

تمثل مخاطر السيولة بالنسبة لمؤسسة ما احتمال عدم القدرة على مواجهة التزاماتها أو استحقاقاتها ولو من خلال تعبئة أصولها على الأمد القصير أو المتوسط أو الطويل .

ويمكن أن ترد هذه المخاطر عن انخفاض موارد التمويل والسحب على تعهدات التمويل أو خفض السيولة لبعض الأصول. ويمكن أن تتعلق بالمؤسسة نفسها " مخاطر ضمنية " أو لعوامل خارجية " مخاطر السوق " .

يتم تتبع مخاطر السيولة لمجموعة التجاري وفا بنك في إطار سياسة السيولة المصادق عليها من طرف لجنة تدبير الأصول والخصوم ولجنة التدقيق والمجلس الإداري. وتتيح هذه السياسة تحديد مخاطر السيولة وقياسها وتتبعها وتغطيتها في وضعية عادية وفي وضعية أزمة. يتم تقييم وضعية السيولة للمجموعة ابتداء من كافة المؤشرات الداخلية والتنظيمية.

الأهداف

يتمثل المبدأ العام لسياسة سيولة المجموعة للتجاري وفا بنك في :

- امتلاك الأصول المتاحة والقابلة للإنجاز التي تتيح للبنك مواجهة المصروفات الاستثنائية للنقد على مختلف الآفاق المعطاة، بما في ذلك وسط اليوم وبالنسبة لجميع أنواع النقود ؛

- ضمان بنية مالية متوازنة ومتنوعة نسبيا بكلفة مثالية

- احترام المؤشرات التنظيمية للسيولة

وتتم مواكبة هذه التدابير بمخطط استعجالي يتوقع العمليات التي يجب إجراؤها في حالة أزمة السيولة.

بغية ضمان انسجام الإطار الاحترازي المغربي مع المعايير الدولية، قام البنك المركزي بتطبيق تعديلات بازل 3 المتعلقة بمعامل السيولة قصير الأمد، الرامي لتعويض معامل السيولة.

ويهدف معامل السيولة قصير الأمد الذي يمثل النسبة بين الأصول السائلة عالية الجودة و المصاريف الصافية للخزينة لمدة ثلاثين يوما، إلى تعزيز مستوى سيولة البنوك وتحفيز مناعتها حيال أية أزمة محتملة للسيولة.

ويتوزع معامل السيولة التنظيمية على الشكل التالي :

التاريخ	نسبة السيولة على الأمد القصير	التطور
31 دجنبر 2014	120,00%	+38,9 pts
30 يونيو 2015	114,10%	-6,0 pts
31 دجنبر 2015	155,00%	+35,0 pts
30 يونيو 2016	131,40%	+17,3 pts
31 دجنبر 2016	142,00%	-13,0 pts
30 يونيو 2017	120,00%	-11,4 pts
31 دجنبر 2017	147,00%	+5,0 pts
30 يونيو 2018	118,00%	-2,0 pts
31 دجنبر 2018	104,00%	-43,0pts
30 يونيو 2019	115,00%	+11,0pts
31 دجنبر 2019	127,00%	+23,0pts
31 دجنبر 2020	202,00%	+75,0pts
31 دجنبر 2021	184,00%	-28,0pts

المصدر : التجاري وفا بنك

تدبير مخاطر الطرف المقابل

في ظل ظرفية تتسم بالتغيرات العميقة التي يشهدها المغرب، كالتحرير الاقتصادي وفتح الحدود وإزالة الحواجز الجمركية و دخول مجموعة من اتفاقات التبادل الحر إلى حيز التنفيذ، يمكن أن تسجل مخاطر الطرف المقابل تفاقما وبالتالي ارتفاع النسبة الإجمالية للديون المتعثرة. ويمكن أن تتفاقم هذه الوضعية بالنظر للظرفية الاقتصادية غير المواتية.

ولتدبير مخاطر الطرف المقابل، تتولى هيئة " مخاطرة الائتمان " داخل قطب الإدارة الشاملة للمخاطر مهمة أساسية تتجلى في تحليل ودراسة طلبات تحمل المخاطرة الصادرة عن مختلف قوى البيع التابعة للمجموعة. كما يندرج ضمن صلاحياتها تقييم مضمون وصلاحيه الضمانات وتقدير حجم النشاط للزبون والجدوى الاقتصادية للتمويلات المطلوبة. وتضم كل وحدة أعمال بنية للتعهدات وأخرى للحصول مستقلة بشكل واضح ومرتبطة تراتبيا بقطب الإدارة الشاملة للمخاطر .

توزيع تعهدات المؤسسة⁸

حسب قطاعات النشاط

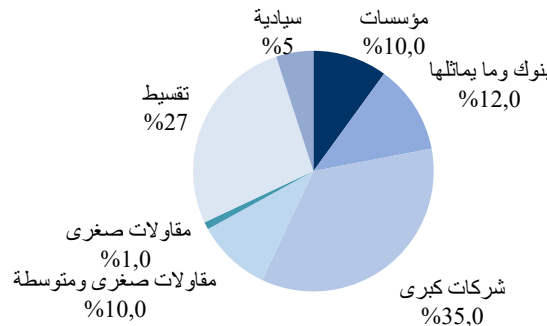
يحظى توزيع المخاطر حسب القطاعات الاقتصادية بعناية خاصة موازنة مع تحليل توقعي يسمح بتدبير ديناميكي لحالات تعرض البنك للمخاطر. ويعتمد على دراسات تدلي برأيها حول تطور القطاعات مع تحديد العوامل التي تشرح المخاطر المحتملة حسب أهم الفاعلين. ويتمثل توزيع التعهدات الممنوحة حسب القطاعات، نسبة إلى مجموع تعهدات البنك في 31 دجنبر 2021 على الشكل التالي:

- تمثل الأنشطة المالية 9,0% . وتعتبر التعهدات في هذا القطاع ذات مخاطر جيدة.
- يمثل البناء والأشغال العمومية ومواد البناء 13% من المجموع. (+3 نقطة مقارنة مع متم 2020) والإنعاش العقاري حوالي 6% (مقابل 5% إلى غاية 31 دجنبر 2020)

حسب الطرف المقابل

بناء على تقييم يراعي كافة التعهدات المرتبطة بنفس المستفيد، يعد التنوع ثابتة أساسية في سياسة تدبير مخاطر البنك. ويمكن أن يساهم في ذلك توسع وتنوع أنشطة المجموعة. وتشكل التركزات المحتملة موضوع اختبار منتظم يسفر عند الاقتضاء على عمليات تصحيحية. ويتوزع هذا التنوع كما يلي :

توزيع تعهدات البنك حسب فئات الطرف المقابل إلى غاية 31 دجنبر 2021



المصدر : التجاري وفا بنك

³ المصدر : التجاري وفا بنك

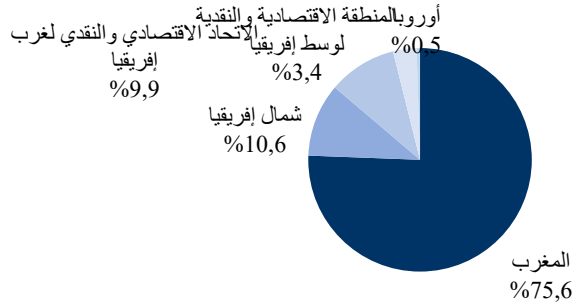
37

ملخص منشور التجاري وفا بنك - إصدار سندات تابعة لأجل لا محدود

حسب المناطق الجغرافية

يظهر الرسم البياني أسفله تركيز تعرضات المجموعة للمخاطر في المغرب بنسبة تناهز 75,6%. بينما يتوزع الباقي على الدول الإفريقية جنوب الصحراء وشمال أفريقيا وأوروبا

توزيع تعهدات البنك حسب المناطق الجغرافية إلى غاية 31 دجنبر 2021



المصدر : التجاري وفا بنك

حسب جودة المحفظة

بغية تقييم كافة الأطراف المقابلة، قامت المجموعة بتطوير نظام للتنقيط يتماشى مع متطلبات " بازل 2 ". هكذا، ترتكز مقارنة التنقيط الداخلي على المتطلبات الدنيا التي تتيح للمجموعة تقييم مخاطر الطرف المقابل.

وبالفعل، يجب أن يتميز نظام التنقيط بمخاطرة تعثر المقرض. ويقدر الأفق الزمني لتقييمات مخاطر التعثر في سنة واحدة.

ويجب أن يتسم هذا النظام الذي يتعين أن يخضع لتصديق منتظم وتتبع للمنجزات بطابع توقعي. ويتم تنميط أسس هذا النموذج وتصميمه وكيفية التشغيل. وبالأخص، جوانب تمييز المحفظة ومعايير التنقيط ومسؤولية مختلف المتدخلين ووتيرة المراجعة وانخراط فريق التسيير.

ويمكن نظام التوثيق الموضوع من تمكين البنك المركزي من إدراك أن إجراءات التصديق تسمح بتقييم متناسق وملحوظ لأداء الأنظمة الداخلية للتنقيط وتقييم المخاطر.

ويجب أن تجمع وتخزن المعطيات في قواعد البيانات التاريخية التي تسمح بمراجعة واختبار الضغط الدورية لنماذج المخاطر.

ومنذ يونيو 2003، تم إعداد الجيل الأول من أنظمة التنقيط الداخلي للتجاري وفا بنك بدعم تقني من شركة التمويل الدولية ومكتب Mercer Oliver wyman. ويأخذ هذا النظام بعين الاعتبار معيارين اثنين : سلم للتنقيط من 6 درجات (أ، ب، ج، د، هـ، و) واحتمالات تعثر الأداء المقدرة. في حين كان النموذج الأولي يقتصر على 5 عوامل مالية تشرح مخاطرة الائتمان.

وفي سنة 2010، وضعت مجموعة التجاري وفا بنك نموذجا جديدا للتنقيط الداخلي على مستوى النظام المعمول به في البنك والذي يتماشى مع مقتضيات " بازل 2". و فضلا عن العناصر المالية، يراعي هذا النموذج المخصص للمقاولات عناصر نوعية وسلوكية. ويغطي التعهدات الرئيسية للبنك. ويرتكز على تحليل الفئات المنسجمة وعلى تحاليل إحصائية مختبرة.

وتستند منهجية التنقيط أساسا على تنقيط الطرف المقابل التي تجسد احتمال تعثره عن الأداء في أفق نظري لسنة واحدة. ويمنح التنقيط لكل فئة من المخاطر على مستوى سلم التنقيط. ويتشكل هذا الأخير من 8 درجات للمخاطر من ضمنها درجة تعثر الأداء (أ، ب، ج، د، هـ، و، ز، ح).

ويتميز نظام التنقيط بالخصائص التالية :

- النطاق : محفظة المقاولات باستثناء الجماعات المحلية وشركات التمويل وشركات الإنعاش العقاري ؛
- ترتكز منهجية التنقيط لمجموعة التجاري وفا بنك بالأساس على تنقيط الطرف المقابل التي تجسد احتمال تخلفه عن الأداء في أفق معاينة لسنة واحدة ؛

ملخص منشور التجاري وفا بنك - إصدار سندات تابعة لأجل لا محدود

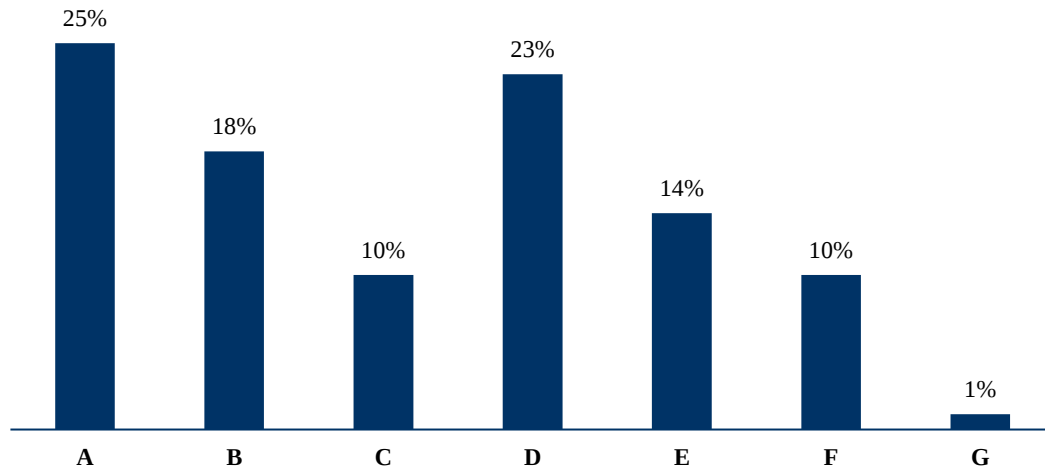
- وينتج حساب تنقيط النظام عن جمع ثلاث أنواع من النقط : تنقيط مالي وتنقيط نوعي وتنقيط سلوكي ؛
- ✓ يرتكز التنقيط المالي على عدة عوامل مالية مرتبطة بحجم المقايضة وديناميتها واستدانتها ومردوديتها وبنيتها المالية ؛
- ✓ يرتكز التنقيط النوعي على المعلومات الخاصة بالسوق والمحيط والمساهمين وتسيير المقايضة. وتتولى الشبكة عملية جمع هذه المعلومات ؛
- ✓ يرتكز التنقيط السلوكي على هيئة الحساب.
- ويخضع كل تنقيط نظامي للطرف المقابل إلى ترخيص (عند كل تنقيط) من طرف لجنة القروض حسب الصلاحيات المفوضة الجاري بها العمل ؛
- ويقتصر احتمال تعثر الأداء على تقييم ملاءة الطرف المقابل، بغض النظر عن خصائص المعاملة (الضمانات، الدرجات، البنود...) ؛
- وتم ضبط أصناف مخاطر النموذج مقارنة مع أصناف مخاطر وكالات التنقيط الدولية ؛
- استعمال التنقيط الداخلي : يشكل التنقيط الداخلي حاليا جزءا لا يتجزأ من مناهج تقييم القروض واتخاذ القرارات المتعلقة بها. فخلال معالجة مقترح القرض، يتم اخذ التنقيط بعين الاعتبار. وتحدد مستويات تفويض الصلاحيات على مستوى قرارات القرض تبعا لتنقيط المخاطرة ؛
- تحيين التنقيط : يدرس من جديد تنقيط الأطراف المقابلة عند كل تجديد للملف وعلى الأقل مرة واحدة في السنة. بيد أنه يجب مراجعة تنقيط الطرف المقابل كل ستة أشهر بالنسبة للزبناء المندرجين في نطاق ملفات المقاولات تحت المراقبة (صنف "و" و "ز" أو قبل التحصيل). وبصفة عامة ، يجب أن تشكل كل معلومة جديدة ملحوظة مناسبة للتساؤل حول دقة تنقيط الطرف المقابل نحو الارتفاع أو نحو الانخفاض.
- وبخصوص مراقبة جودة المخاطر ، تدلي هيئة أنظمة تدبير المخاطر بتقرير دوري عن خارطة المخاطر حسب مختلف محاور التحليل (التعهدات، قطاع النشاط، التسعيرة، الشبكات، الملفات المستحقة...) وتسهر على تحسين نسبة تغطية المحفظة.
- في سنة 2017، وعقب إنجاز اختبار الضغط الذي يروم اختبار القدرة الاستباقية لنموذج التنقيط والتأكد من القياس الجيد لاحتمالات التخلف عن الأداء ، تم إعداد، مع الحفاظ على نفس المنهجية، نموذج جديد للتنقيط من أجل تقييم الطرف المقابل للمقاولات. وبظل التنقيط معتمدا على الجمع بين ثلاثة أنواع من التنقيطات (التنقيط المالي، التنقيط النوعي والتنقيط السلوكي) لكنه خضع لتعديل بواسطة سلسلة من المعايير النوعية والقواعد المتعلقة باتخاذ القرار. ويبقى التنقيط مهيكل على ثمانية أصناف من (أ إلى ح) من ضمنها الصنف الأخير المتعلق بالتخلف عن الأداء.
- ويمنح التنقيط لكل صنف من المخاطر على مستوى سلم التنقيط. ويتشكل هذا الأخير من 8 أصناف موزعة على 3 فئات :
- ✓ الأطراف المقابلة السليمة : الأصناف من أ إلى هـ
- ✓ الأطراف المقابلة الحساسة : الأصناف و و ز ؛
- ✓ الأطراف المقابلة في حالة التخلف عن الأداء : الصنف ح

التنقيط	مستوى المخاطرة
أ	جيد جدا
ب	جيد
ج	مستحسن
د	متوسط
هـ	دون المتوسط
و	ضعيف
ز	ضعيف جدا
ح	تخلف عن الأداء

المصدر : التجاري وفا بنك

وعلى صعيد التعهدات إلى غاية متم 2021، يتمثل توزيع المخاطر المتعلقة بنطاق المقاولات على النحو التالي :

توزيع تعهدات البنك (نطاق المقاولات) حسب أصناف المخاطر إلى غاية 31 دجنبر *2021



المصدر : التجاري وفا بنك

* تعتبر شركات التمويل والإدارات العمومية وشركات الإنعاش العقاري وملفات الديون المتنازع بشأنها خارج النطاق

وابتداءً العمل بنظام للتصنيف يتعلق بالإنعاش العقاري يتمحور حول بعدين أساسيين اثنين (الزبون/ المشروع) .
وتندرج هذه المقاربة في إطار المنهجية الرامية للمطابقة مع الطرق المتقدمة المنصوص عليها في " بازل 2" والمعيار الدولي التاسع لإعداد التقارير المالية الذي دخل حيز التنفيذ ابتداء من يناير 2018.

مخاطر النسب

وفي ما يلي جدول يبين بتفصيل القيمة الصافية المحاسبية لسندات التوظيف والاستثمار للتجاري وفا بنك إلى غاية 31 دجنبر 2021 :

المخصصات الاحتياطية	نقصان القيمة الكامنة	فائض القيمة الكامنة	قيمة التسديد	القيمة الرهنة	القيمة المحاسبية الإجمالية	القيمة
-	-	-	-	75 283 119	75 283 119	سندات المعاملة
-	-	-	-	51 664 091	51 664 091	سندات وقيم مماثلة
-	-	-	-	91 150	91 150	سندات
-	-	-	-	5 084 388	5 084 388	سندات حقوق أخرى
-	-	-	-	18 376 572	18 376 572	سندات الملكية
-	-	-	-	66 918	66 918	شهادات الصكوك
27 094	27 094	15 679	-	2 389 066	2 419 160	سندات التوظيف
-	-	-	-	-	-	سندات وقيم مماثلة
-	-	-	-	1 497 678	1 497 678	سندات
-	-	-	-	851 897	851 897	سندات حقوق أخرى
27 094	27 094	15 679	-	39 491	66 585	سندات الملكية
-	-	-	-	-	-	شهادات الصكوك
-	-	-	-	-	-	سندات الاستثمار
-	-	-	-	9 309 906	9 309 906	سندات وقيم مماثلة
-	-	-	-	9 240 303	9 240 303	سندات
-	-	-	-	69 603	69 603	سندات حقوق أخرى
-	-	-	-	-	-	شهادات الصكوك

تجدر الإشارة إلى أن القيمة المحاسبية لسندات المعاملة تساوي قيمة السوق. بالنسبة لسندات التوظيف، القيمة المحاسبية هي القيمة التاريخية بينما القيمة الرهنة توافق قيمة السوق. وفي حالة نقصان القيمة الكامنة ، يتم تشكيل مخصص احتياطي

المخاطر التنظيمية

نسبة الملاءة 2019 – 2021

يتوفر التجاري وفا بنك على قاعدة مالية متينة، تمكنه من مواجهة كافة تعهداته، كما تدل على ذلك نسبة الملاءة في الفترة **2019 – 2021**

التطور 20/19	التطور 21/20	2021	2020	2019	
5,12%	-6,38%	33 837	30 802	29 303	الأموال الذاتية من المستوى 1 (1)
3,44%	4,71%	42 102	40 209	38 870	الأموال الذاتية التنظيمية (2)
-1,02%	0,87%	267 041	261 760	264 449	المخاطر المرجحة (3)
0.69+ نقطة	0.85+ نقطة	10,80%	10,05%	9,95%	نسبة الرأس المال الأساسي من المستوى الأول
0.66+ نقطة	0.58+ نقطة	12,67%	11,77%	11,08%	نسبة الأموال الذاتية الأساسية من المستوى الأول / (3)
0.10+ نقطة	0.06+ نقطة	15,77%	15,36%	14,70%	نسبة الملاءة (2) / (3)

المصدر : التجاري وفا بنك – حسابات الشركة

يستجيب إعداد نسب الملاءة على أساس فردي وعلى أساس موطن للمعايير الدولية للجنة بازل وتنظم بواسطة التعليمات التنظيمية لبنك المغرب :

- الدورية 26/G/2006 (المبنية بتفصيل في النشرة التقنية عدد NT 02/DSB/2007) والمتعلقة بحساب المتطلبات من الأموال الذاتية والتي تهتم مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل وفق المقاربة المعيارية ؛
- الدورية 14/G/2013 (المبنية بتفصيل في النشرة التقنية عدد NT 01/DSB/2014) والمتعلقة بحساب الأموال الذاتية التنظيمية للبنوك ومؤسسات الائتمان وفق معيار بازل III .

على إثر الأزمة الصحية، خفض البنك المركزي ب 50 نقطة أساس العتبات التنظيمية لتصبح توالي 8,5% بالنسبة للدعامة 1 و 11,5% بالنسبة لنسبة الملاءة.

كما يتعين على مجموعة التجاري وفا بنك تشكيل فراش إضافي من الأموال الذاتية يسمح بامتصاص أزمات اختبارات الضغط التنظيمية والداخلية وضمان احترام العتبات الموصوفة أعلاه بعد اختبارات الضغط:

- اختبارات الضغط على مخاطر الائتمان : تخلف الأطراف المقابلة الأكثر هشاشة ، تحويل من 10% إلى 15% من الديون التي تمثل مخاطر مرتفعة ؛
- اختبارات الضغط على مخاطر السوق : انخفاض قيمة الدرهم مقارنة مع اليورو، تحول منحى النسب، انخفاض قيمة تصفية مختلف هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة (للسندات والنقدية...)؛
- اختبارات الضغط على مخاطر الدول : اختبارات الضغط على قروض غير المقيمين في الدول التي تعرف مخاطر عدم الاستقرار السياسي ؛
- سيناريوهات تجمع بين عدة فرضيات.

انطلاقاً من يناير 2019، ولاعتبارات خاصة بالمراقبة الماكرواحترازية، يمكن لبنك المغرب أن يطلب من مؤسسات الائتمان تشكيل دعامة من الأموال الذاتية تسمى " دعامة الأموال الذاتية الدورية المعاكسة" على أساس فردي و/أو موطن. وتتشكل هذه الدعامة التي يتراوح مستواها بين 0% و 2,5% من المخاطر المرجحة من الأموال الذاتية الأساسية الفئة 1. ويسبق احترام هذه العتبة الإضافية إشعار مسبق ل 12 شهراً.

ويتم التصريح بنسبة الملاءة بشكل نصف سنوي مع نشر الدعامة الثالثة مما يكفل الشفافية للإفصاح المالي : تفصيل النسب الاحترازية وتشكيل الأموال الذاتية التنظيمية وتوزيع المخاطر المرجحة.

نسبة الملاءة المتوقعة

تعتبر النسب التوقعية للتجاري وفا بنك على أساس فردي وموطن إلى غاية متم 2021 أكبر من الحد الأدنى التنظيمي المعمول به : 9,0% على مستوى نسبة الملاءة على الأموال الذاتية الأساسية (الدعامة 1) و 12,0% على مستوى الأموال الذاتية الإجمالية السياسة الداخلية لتدبير رأس المال.

ويتم حساب الأموال الذاتية الاحترازية طبقاً للدورية رقم 14 G 2013 والنشرة التقنية رقم 01 /DSB/2018 التي تدرج تأثيرات المعيار الدولي التاسع لإعداد التقارير المالية .

وبالنظر لحالات الشكوك المتعلقة أساساً بالظرفية الصحية لوباء كوفيد 19، قامت مجموعة التجاري وفا بنك بمراجعة توقعاتها على أساس سناريو محافظ. وفي هذا السياق، يعرض الجدول أدناه تطور نسبة الملاءة التوقعية خلال 18 شهراً المقبلة :

يونيو 23	دجنبر 22	يونيو 22	دجنبر 21	
31,97	30,26	30,43	28,84	الأموال الذاتية الأساسية من الفئة 1 (CET1)
37,97	36,26	36,43	33,84	الأموال الذاتية من الفئة 1 (2)
6,37	7,27	7,46	8,26	الأموال الذاتية من الفئة 2
44,35	43,53	43,89	42,10	الأموال الذاتية التنظيمية (3)
288,04	281,13	275,76	267,04	المخاطر المرجحة (4)
11,10%	10,76%	11,03%	10,80%	نسبة الأموال الذاتية الأساسية (CET1) 1 / (4) (1)
13,18%	12,90%	13,21%	12,67%	نسبة الأموال الذاتية من الفئة 1 (2) / (4) (2)
15,40%	15,49%	15,92%	15,77%	نسبة الملاءة الإجمالية (3) / (4) (4)

بمليارات الدراهم المصدر : التجاري وفا بنك – حسابات على أساس فردي

يعرض الجدول أدناه تطور نسبة الملاءة التوقعية خلال 18 شهرا المقبلة :

يونيو 23	دجنبر 22	يونيو 22	دجنبر 21	
46,76	44,79	43,28	42,73	الأموال الذاتية الأساسية من الفئة 1 (1) (CET1)
52,76	50,79	49,28	47,73	الأموال الذاتية من الفئة 1 (2)
6,41	7,47	8,67	9,53	الأموال الذاتية من الفئة 2
59,17	58,26	57,95	57,26	الأموال الذاتية التنظيمية (3)
465,72	454,18	444,79	422,60	المخاطر المرجحة (4)
10,04%	9,86%	9,73%	10,11%	نسبة الأموال الذاتية الأساسية (1) (CET1) / (4)
11,33%	11,18%	11,08%	11,29%	نسبة الأموال الذاتية من الفئة 1 (2) / (4)
12,71%	12,83%	13,03%	13,55%	نسبة الملاءة الإجمالية (3) / (4)

بمليارات الدراهم المصدر : التجاري وفا بنك – حسابات على أساس موطن

تدبير مخاطر الدول

مكننت الدراسة المنجزة من طرف هيئة مخاطر الدول بدعم خبير خارجي بغية إضفاء الطابع الآلي على تدبير مخاطر الدول من :

- تشخيص المنظومة الموضوعية وملاءمتها مع المتطلبات التنظيمية مع تحديد عمليات التطور مقارنة مع تجارب دولية ؛
- إعداد نموذج تصوري من أجل تدبير أمثل لمخاطر الدول (كتل وظيفية ونظام معلومات خاص) بغية القيام بتنفيذ معلوماتي وتوسيع هذه المنظومة لتشمل الشركات التابعة الأجنبية وفق مقاربة تدريجية.

إن منهجية تعزيز الإطار المتعلق بتنفيذ التنظيم الجديد مكن من تدعيم تتبع مخاطر بنك التقيسيط على الصعيد الدولي وكذا تقوية منظومة تدبير مخاطر الدول. كما سيساهم إحداث لجنة مخاطر الدول واعتماد إطار لتقبل مخاطر الدول ومشروع تنفيذ قاعدة لمعطيات المخاطر بشكل حاسم في تحسين دينامية التوطيد.

من ناحية أخرى، شكلت المساهمات موضوع اختبار لانخفاض القيمة. وكانت نتيجة هذا الاختبار حساسة لمختلف الفرضيات (النسب، التقلبات، الإطار الضريبي، التدابير الاحترازية، البيئة التنظيمية...) مما يقود لحساسية المساهمات المعنية.

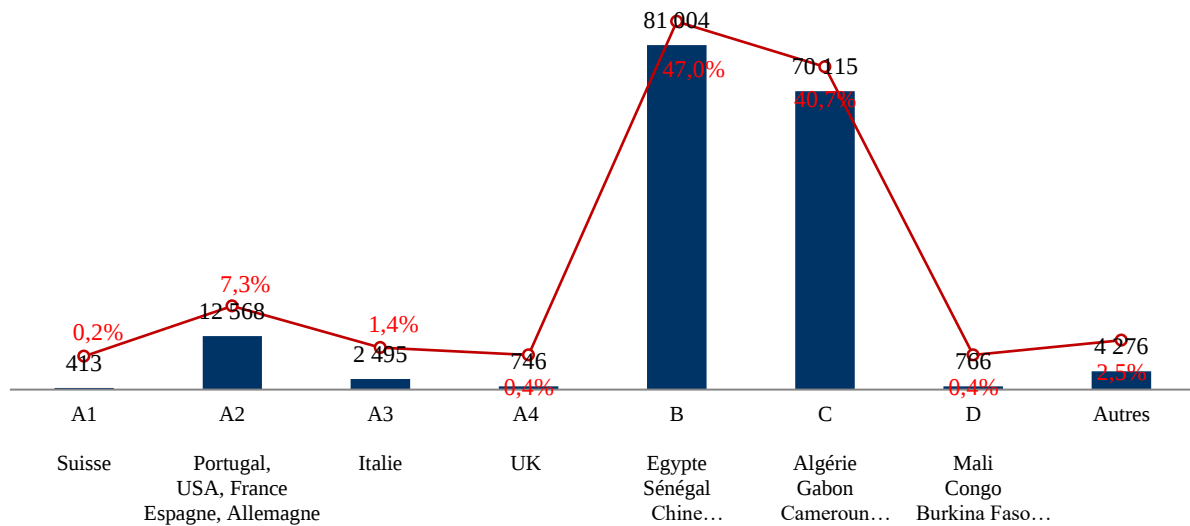
منهجية تدبير مخاطر الدول

إن تنفيذ الاستراتيجية التنموية للبنك على الصعيد الدولي وكذا أحكام دورية بنك المغرب رقم 1/G/2008 حفزا البنك على وضع منهجية لتدبير مخاطر الدول بالنظر للمكانة المتنامية للمعاملات الدولية في حالات تعرض المجموعة للمخاطر وترتكز هذه المنهجية على المحاور التالية :

- يشكل ميثاق مخاطر الدول الذي اعتمده جهاز التسيير وصادق عليه الجهاز الإداري إطارا مرجعيا ينظم الأنشطة التي تترتب عنها المخاطر الدولية بالنسبة للبنوك ؛
- إحصاء وتقييم المخاطر الدولية : ينتشر النشاط المصرفي وشبه المصرفي للتجاري وفا بنك سواء على صعيد السوق المحلية أو على صعيد الدول الأجنبية من خلال شركاته التابعة أو فروعه هناك . وفي هذا الصدد، فإن تعرضه للمخاطر الدولية يتضمن كافة أصناف تعهدات البنك باعتبارها هيئة دائنة تجاه الزبناء غير المقيمين بالدراهم والعملات الأجنبية ؛
- إعادة معالجة وحساب التعرض للمخاطر الدولية تبعا لمبدأ تحويل المخاطرة مما يسمح بإبراز المناطق والدول المعرضة بقوة للمخاطر (بالقيمة وبالنسبة المئوية من الأموال الذاتية للبنك) وكذا أنواع المخاطر الموافقة. هكذا وكما

يتبين من خلال الرسم البياني أسفله، نسجل بأن 51% من تعرضات البنك للمخاطر الدولية تتركز في بلدان مرتفعة المخاطر على سلم كوفاس.

توزيع تعرضات مخاطر الدول وفق سلم كوفاس⁹ - 31 دجنبر 2021



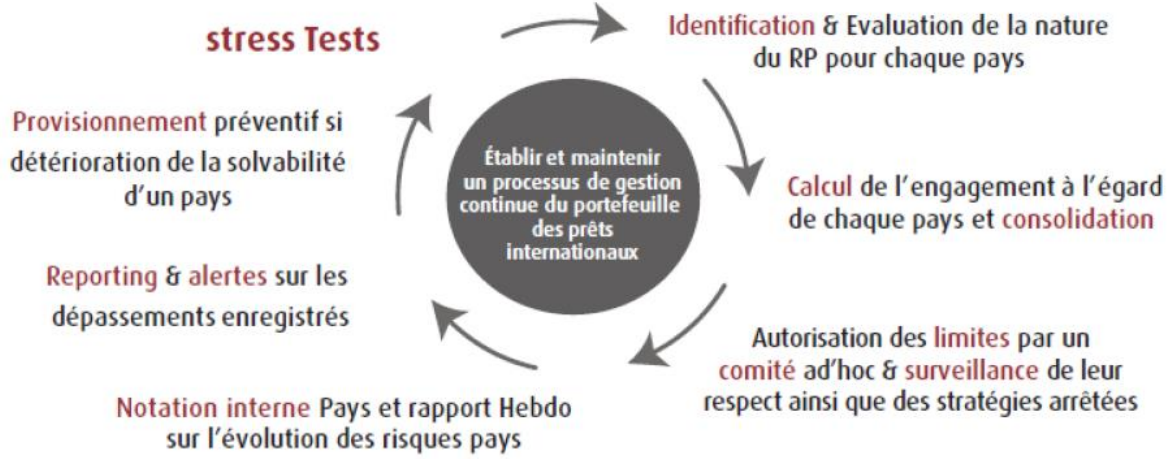
المصدر : التجاري وفا بنك

- فضلا عن التحليل الفردي للتعهدات حسب الدولة التي تشتغل بها كل الفروع وكذلك المقر الرئيسي، تسمح قواعد توطيد حالات التعرض ل مخاطر بوضع تصور عام على التعهدات الإجمالية للمجموعة ؛
- إعداد ونشر تقرير أسبوعي لتطور المخاطر الدولية يلخص كافة الأحداث البارزة خلال الأسبوع (تغيرات تصنيف الوكالات ...) مع تحيين قاعدة " العالم " في مجال التنقيط السيادي للدول من طرف وكالات ستاندر أند بورس و موديز و فيتش و كوفاس ومنظمة التعاون والتنمية الأوروبية والتنقيط الداخلي للبنك وأدوات مقايضة مخاطر الائتمان للدول.
- إعداد تنقيط داخلي اقتصادي لمخاطر الدول يجسد مستدل هشاشة الدول. ويعتمد هذا التنقيط على مقارنة متعددة المعايير التي تجمع بين المؤشرات الماكرواقتصادية ، وتنقيطات الوكالات وكذا معطيات السوق وأساسا أدوات مقايضة مخاطر الائتمان باعتباره مؤشرا لاحتمال التعثر المرتبط بكل مؤسسة مصدرة.
- إعداد تنقيط داخلي لسياسة مخاطر الدول يجسد هشاشة الدول في مواجهة عدم الاستقرار السياسي. ويرتكز التنقيط على مقارنة متعددة المعايير للتقييم يجمع بين تقييم المؤشرات النوعية المتعلقة بالقضاء (ضمان قضائي، محيط قانوني) ، ادارة والبيروقراطية، إعادة توزيع الثروات ومؤشر الديمقراطية وكذا تنقيط محيط الأعمال الذي يمكن من دراسة التنظيمات والقوانين التي تشجع النشاط الاقتصادي وتلك التي تحد منه.
- يتم تخصيص الحدود، المضبوطة تبعا لنوعية مخاطر الدول ومستوى الأموال الذاتية للبنك ، حسب المناطق والدول والقطاعات ونوعية النشاط والمدة
- تتبع ومراقبة احترام الحدود ؛
- تموين مخاطر الدول تبعا لتراجع حالات التعرض (تجسيد المخاطر، إعادة جدولة الديون ، تعثر الأداء، الربح الناتج عن مبادرة تخفيف الديون...) أو بفعل إنذارات سلبية مرتفعة بشكل ملحوظ.
- اختبارات الضغط وهو تمرين نصف سنوي يتمثل في التأكد من قدرة البنك على مقاومة عوامل المخاطر القصوى (حالة تجسيد المخاطر السياسية في تونس وساحل العاج) وقياس تأثيره على الرأسمال والمردودية.

⁹ تمثل النسبة المئوية وزن كل منطقة جغرافية في توزيع تعرضات المخاطر حسب سلم كوفاس

- وقياس تأثيره على الرأسمال والمردودية.
- وإجمالاً، يخضع تدبير مخاطر الدول لمنهجية تضمن تغطية المخاطر الدولية منذ نشأتها إلى نهايتها.

منهجية تدبير مخاطر الدول



مخاطر التشغيل وخطة استثمارية النشاط

مخاطر التشغيل

يُندرج وضع منهجية لتدبير مخاطر التشغيل في إطار تعديلات بازل 2 وتفعيلها على الصعيد الوطني من خلال دورية تعليمات لبنك المغرب رقم DN/29/G/2007 والصادرة في 13 أبريل 2007. وتحدد هذه الأخيرة مخاطر التشغيل على أنها "مخاطر الخسائر الناتجة عن تقصير أو اختلال بفعل المساطر أو المستخدمين أو الأنظمة الداخلية أو بفعل أحداث خارجية". ويتضمن هذا التعريف المخاطر القانونية ويستثني المخاطر الاستراتيجية ومخاطر السمعة.

وبالنسبة للتجاري وفابنك، تشرف على منهجية تدبير مخاطر التشغيل هيئة "مخاطر التشغيل والمخاطر القانونية والمعلوماتية والبشرية" التي تم إحداثها ضمن "الإدارة الشاملة للمخاطر". وقد أعدت هذه الهيئة بالنسبة لكل نشاط مهني خارطة للمخاطر تركز على مرجع لمناهج البنك. وتحدد كل مخاطرة ضمن هذه الخارطة وفق وتيرة حصولها وتأثيرها في حالة وقوعها.

بالنسبة للمخاطر الرئيسية لخارطة المخاطر، تم تحديد مخططات العمل بغية التخفيف من المخاطر أو الوقاية منها. ويتم بشكل منتظم تحيين هذه الخارطة بناء على عوارض تم تسجيلها في إحدى الهيئات أو إثر تغيير في منتجات وخدمات البنك.

وتعرض المقاربة المنهجية لإعداد خارطة المخاطر المعتمدة من طرف التجاري وفابنك من خلال المراحل الست التالية :

- المصادقة على المنهجية ؛
- تحديد وتقييم المخاطر
- تحديد مؤشرات تتبع المخاطر
- إعداد مخطط عمل للتقليص من المخاطر
- جمع العوارض وتتبع المخاطر المطلوب تدبيرها ؛

■ اختبارات خلفية وإعادة تقييم المخاطر.

خطة استثمارية النشاط

سمح وضع خطة لاستثمارية النشاط من طرف " هيئة " مخاطر التشغيل والمخاطر القانونية والمعلوماتية والبشرية " للبنك بإتمام منهجيته لتدبير مخاطر التشغيل الموضوعة خلال السنة المالية 2009 والتي أسفرت عن إعداد ميثاق وخارطة متكاملة لمخاطر التشغيل.

ويندرج وضع خطة استثمارية النشاط في إطار مقتضيات الدعامة الثانية لبازل II ودورية بنك المغرب رقم 47/G/2007 التي تنص على أن خطة استثمارية النشاط هي واجب تنظيمي.

ويتيح وضع خطة استثمارية النشاط ضمان استمرار أنشطة البنك واحترام تعهداته في حالة وقوع :

- أزمة أو اختلال تشغيلي رئيسي يؤثر على منطقة حضرية أو جغرافية كبرى ؛
- اختلال يؤثر على البنيات التحتية المادية ؛
- كارثة طبيعية
- هجوم خارجي
- خلل رئيسي في نظم المعلومات ؛
- اختلال ناجم عن نسبة ملحوظة من التغيّبات (مثلا : وباء) أو اختلال في خدمة حساسة ؛
- اختلال يصيب خدمة حساسة

المخاطر المتعلقة بالطابع غير المتوقع لمدة تأثير جائحة كوفيد-19

تجسدت تداعيات جائحة كوفيد-19 من خلال مختلف طلبات تمديد وتعليق القروض المرصدة. من ناحية أخرى، ارتفعت كلفة المخاطر ذات الصلة في السنة المالية 2020 لكن المجموعة في الطريق الصحيح من خلال عودة تدريجية للوضعية ما قبل كوفيد-19.

كما ساهم التجاري وفا بنك في دعم المقاولات الصغرى والمقاولات الصغيرة والمتوسطة من خلال منتجات خاصة بدعم المقاولات في فترة الأزمة الصحية ثم في الإقلاع الاقتصادي لاحقا.

وتبقى مدة جائحة كوفيد-19 غير مؤكدة بالنظر لظهور متحورات مختلفة. وعليه، يصعب توقع التأثير على الاقتصاد المغربي. ويظل التأثير على مجموعة التجاري وفا بنك مرتبطا بمدة الجائحة والقرارات المتخذة من طرف الحكومات والبنوك المركزية في دول الحضور وكذا تطور السياق الصحي وكذلك الظرفية الاقتصادية والمالية والاجتماعية.

ويمكن أن يكون للآزمة الصحية تداعيات مستدامة على بعض القطاعات الاقتصادية. ويمكن لأنشطة بعض الزبناء أن تتأثر ، ما قد يتسبب في تداعيات سلبية على مداخيل التجاري وفا بنك و أن يؤثر على كلفة المخاطر المتعلقة بارتفاع نسبة التخلف عن الأداء في ديون الزبناء.

إجراءات تدبير المخاطر المالية المتعلقة بالتغير المناخي للبيئة

- تتوزع هذه المخاطر كما يلي :
- مخاطر ذاتية : تنجم عن وقوع أحداث مناخية وبيئية قصوى (فياضانات، صواعق، جفاف...) أو زمنية (ارتفاع درجات الحرارة المتوسطة، تغيير في نظام التساقطات، ندرة الموارد الطبيعية...) مما قد يتجسد في مخاطر للائتمان والسوق والسيولة والتشغيل.
- مخاطر الانتقال : الناتجة عن وضع نظام اقتصادي أكثر احتراماً للبيئة. ويمكن أن تكون الأسباب تكنولوجية أو سلوكية أو تنظيمية قد تؤدي لإعادة تقييم بعض الأصول وتتجسد من خلال مخاطر للائتمان والسوق والسيولة.
- مخاطر المسؤولية : قد تنتج أساساً عن متابعات قضائية نتيجة الإضرار بالبيئة. ويتعلق الأمر بمكون فرعي للمخاطر الذاتية ومخاطر الانتقال.

طبقاً للتعليمات D 5 W 2021 للبنك المغرب وطموحات المجموعة بالنظر لتطور التمويل الأخضر في المغرب، قرر التجاري وفا بنك تعزيز إجراءات التدبير العام للمخاطر لاسيما إدماج المخاطر المناخية والبيئية :

- تدابير تحديد وقياس وتتبع ومراقبة المخاطر (والتوجيه العام والفردى للتعرضات لمختلف المخاطر) ؛
- استراتيجية وحكمة المخاطر، لاسيما تحديد استراتيجية وسياسة وتقبل المخاطر والمصادقة على هذه العناصر من طرف أجهزة الإدارة ؛
- سياسات منح القروض ونماذج التصنيف الداخلى للمقاولات ؛
- مختلف برامج اختبارات الضغذ الخاصة والنظامية .

تركيز المخاطر على نفس المستفيد

تعتبر مخاطر التركيز الائتماني المخاطر المرتبطة بتعرض للمخاطر على مجموعة صغيرة من الأطراف المقابلة بشكل ينجم عنه خسائر كبيرة، في حالة تخلف هذه الأطراف عن الأداء بشكل يمكن أن يهدد القدرة المالية لمؤسسة ما أو قدرتها على تتبع أنشطتها الأساسية.

وطبقاً للدورية 3/G/2001 المتعلقة بالمعامل الأقصى لنسبة مخاطر مؤسسات الائتمان، يجب على هذه الأخيرة أن تمثل بشكل دائم، على أساس فردي وموحد، لنسبة قصوى تبلغ 20% بين، من ناحية، إجمالي المخاطر التي يتم تكبيدها على نفس المستفيد والمخصصة بنسبة ترجيح تبعا لدرجة المخاطر باستثناء المخاطر المتكبدة على الدولة ومن ناحية أخرى صافي حقوق المساهمين.

ويمكن هذا المعامل من تحديد المصادر المحتملة لمخاطر التركيز وقياسها وإدارتها ومراقبتها والتحكم فيها.

جدول تركيز المخاطر على نفس المستفيد 2019-2021

السنوات	عدد المستفيدين	مجموع التعهدات (بالآلاف الدراهم)
2019	16	56 302 225
2020	18	59 760 841
2021	18	63 057 324

المصدر : التجاري وفابنك – حسابات الشركة

تنبيه

لا تمثل المعلومات الواردة أعلاه سوى جزء من المنشور المؤشر عليه من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل تحت المرجع رقم VI/EM/016/2022 بتاريخ 17 يونيو 2022 وتوصي الهيئة المغربية لسوق الرساميل بقراءة المنشور كاملا والموضوع رهن إشارة العموم باللغة الفرنسية.